أريك

نشرة غير دورية تصدرها
جمعية القاهرة الخيرية الأرمنية العامة

العنوان : ٢٦ ش مراد بك ـ صلاح الدين
مصر الجديدة ـ القاهرة
تليفون : ٢٦٩٠٩٥٢٦(٠٢)
البريد الإلكترونى :
arekcairo@yahoo.com

رقم الإيداع : ١٨٣٧٤ / ٢٠١٠

إعداد وطباعة : ديزاين آرت
ت : ٨١ ٧١ ٩٤٢ ٠١٢٧ ـ ١٩ ٠٨ ٢٤٣٣
da_emad@yahoo.com

المحتويات

الموضوع — الصفحة

السادة القراء الراغبون فى الحصول على هذا الإصدار مجاناً ، الرجاء موافاتنا بالبيانات الآتية :

الاســـــــم : ....
المـــهــــنـــة : ....
الـــعـــنـــوان : ....
البريد الإلكترونى : ....
الـــتـــلـــيـــفـــون : ....

افتتاحية العدد



البرلمان الفرنسى يُقر بمجلسيه تشريعاً يُجرم نفى الإبادات الجنسية المعترف بها قانوناً

بقلم : بيرج ترزيان

أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٢٢ ديسمبر الماضى تشريعاً يُجرِّم نفى الإبادات الجنسية المعترف بها فى فرنسا قانوناً .

ونظراً إلى أن ذلك المجلس التشريعى سبق له أن أقر فى ٢٩ يناير ٢٠٠١ قانوناً يعترف بالإبادة الأرمنية حيث جاء فى مادته الوحيدة «إن فرنسا تعترف علناً بالإبادة الجنسيـة الأرمنيـة» ؛ فالقانون الجديـد الصادر فى ديسمبر الماضى ينسحب ـ فى حالة إقراره بصفة نهائية ـ على كل من ينفى الإبادة الأرمنية ويُعرضه لعقوبة الحبس لمدة أقصاها سنة ولغرامة قدرها ٤٥,٠٠٠ يورو .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فى فرنسا قانوناً آخر لتجريم الإبادة ، وهو يخص الهولوكوست اليهودى المعروف باسم قانون جيسو والسابق صدوره فى ١٣ يولية ١٩٩٠ .

كما أنه جدير بالذكر أن الجمعية الوطنية الفرنسية سبق أن أقرت فى عام ٢٠٠٦ قانوناً آخر يُجرِّم نفى الإبادة الأرمنية ، ولكن مجلس الشيوخ الفرنسى رفض فى مايو من نفس العام إقرار القانون المذكور .

ولكى يكون القانون الجديد الذى أقرّته الجمعية الوطنية الفرنسية نافذاً ، يجب أن يُعرض على مجلس الشيوخ الفرنسى ، وفى حالة إقراره من الأخير يجب أن يُرسل إلى الرئيس الفرنسى للتصديق عليه .

وجدير بالملاحظة أن المشرِّع الفرنسى قد استن مشروع القانون الجديد الذى تم إقراره بنصوص عامة حيث جُرِّم نفى الإبادات المعترف بها قانوناً فى فرنسا دون أية إشارة صريحة إلى الإبادة الأرمنية تحسباً لعدم إثارة المشاعر التركية .

إلا أن هذا الإجراء لم يشفع للقانون لدى تركيا حيث بدأت الأخيرة بالتهديد على الصعيد الرسمى ، فأرسل رئيس الوزراء التركى رجب أردوغان ـ والقانون فى طور المناقشة ـ خطاباً إلى الرئيس الفرنسى ساركوزى يقول فيه : «أود أن أعلن جهاراً أن مثل تلك الخطوات ستكون لها عواقب وخيمة على العلاقات التركية الفرنسية السياسية والاقتصادية والثقافية ، وأن المسئولية الكاملة عن هذا الوضع ستقع على عاتق المبادرين بتلك الخطوات» .

وكما كان متوقعاً ، فبعد إقرار القانون الجديد من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية ، على الرغم من الجهود المستميتة لجماعات الضغط التركية ، ثارت الحكومة التركية التى لا تعترف حتى هذه اللحظة بحقيقة الإبادة الأرمنية التى راح ضحيتها مليون ونصف المليون أرمنى على أيدى الحكومة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ، وقد انتقد

رئيس الوزراء التركى أردوغان القانون بشدة ، وقرر على الفور استدعاء السفير التركى من باريس لـ «التشاور» .

وبعد ساعات قليلة من قرار الجمعية الوطنية الفرنسية ، عقد رئيس الوزراء أردوغان مؤتمراً صحفياً فى أنقره تحدث خلاله ـ فيما تحدث ـ عن القانون الذى يُجرِّم الإبادات ، واعتبر إقراره «غير غادل» وموجهاً ضد حرية الرأى ، كما اعتبر ذلك القرار غير عادل بالنسبة لفرنسا أكثر منه لتركيا حيث لم تعد هناك فى فرنسا حرية رأى .

ونوّه أردوغان بأن تركيا تفخر بتاريخها ، وأضاف بأن التاريخ لا يُكتب فى البرلمانات ، كما صرّح أنه «لم يكن فى وسعنا عدم التصدى لهذا القرار ، فقد سحبنا ، فى المرحلة الأولى ، سفيرنا فى باريس وكذلك ننسحب من اجتماع اللجنة التجارية والاقتصادية ، ونُجمد العلاقات الثنائية السياسية والاقتصادية والعسكرية» ، كما أضاف أردوغان ، أن الطائرات التابعة للشركات الفرنسية يجب أن تحصل على تصاريح خاصة لاستخدام المجال الجوى التركى ، كما أنه لن يُسمح للبارجات الفرنسية بالدخول فى الموانئ التركية ، كذلك أعلن أن إقرار هذا القانون موجه ضد الدولة التركية والشعب التركى والجالية التركية فى فرنسا .

وبخلاف هذه التصريحات ، فقد بدأت حملة تركية شعواء ضد فرنسا وضد الرئيس الفرنسى شخصياً ، إلا أننا نود أن نُقدم أيضاً فى هذا المقام بعض المواقف المناهضة لتوجهات الحكومة والمتعاطفين معها داخل تركيا فى موضوع القانون الفرنسى الخاص بتجريم نفى الإبادات .

فخلال جلسة الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان التركى) المنعقدة يوم ٢٠ ديسمبر الماضى عُرض على الجمعية إعلان يُندد بمشروع القانون ويدعو فى نهايته الجمعية الوطنية الفرنسية إلى التراجع عن «الخطأ التاريخى» وأن تتحمل مسئوليتها أمام التاريخ .

وقد وقّع على هذا الإعلان ثلاثة أحزاب من الأحزاب الأربعة المكوِّنة للبرلمان ، أما أعضاء الحزب الرابع وهو حزب «السلام والديمقراطية» فلم يُوقعوا على الإعلان فحسب ، بل أكثر من ذلك فقد انسحبوا من الجلسة التى تمت خلالها قراءة نص الإعلان ، ويُعد هذا تصدعاً فى جدار النفى التركى للإبادة الأرمنية .

ومن الملاحظ أيضاً أن منظمات المجتمع المدنى التركية لا تُقاسم موقف الحكومة التركية الرافض لحقيقة الإبادة الأرمنية .

فقد أصدرت لجنة النضال ضد العنصرية والتفرقة لفرع جمعية حقوق الإنسان التركية فى إسطنبول إعلاناً جاء فيه : «إن عدداً كبيراً من الأوساط التركية اتحدت ضد مشروع قانون تجريم نفى الإبادات الفرنسى ، ويبدو أن سياسة الحكومة الخاصة بالنفى والتهديد تلقى مساندة منظمات المجتمع المدنى ، وقد انضمت إليها بعض الأوساط الفكرية التركية ، وطبقاً لتأكيدهم فإن تجريم نفى الإبادات يُعتبر تقييداً لحرية الرأى .

فنحن أعضاء لجنة النضال ضد العنصرية والتفرقة فى جمعية حقوق الإنسان نُؤكد أن تجريم نفى الإبادات ليس له أية علاقة بتقييد حرية الرأى ، فنفى الواقع معناه تبرير الإفناء المخطط حكومياً لشعب بأكمله ولثقافته ولتراثه التاريخى .

وعليه لا يُمكن أن يكون النفى من ضرورات حرية الرأى ، إنما النفى يعكس ممارسة الاستبداد تجاه ورثة الذين نجوا من الإبادة بمعجزة .

وإننا نُنادى منظمات المجتمع المدنى وكل رجال الفكر

بدلاً من الاشتراك فى الحملة الإعلامية ضد البرلمان الفرنسى بسبب مشروع القانون ومساندة التوجه الحكومى ، ُتنادى هؤلاء بأن يبذلوا جهداً لكى يتم الاعتراف فى بلدنا من قبَل الدولة والمجتمع بالإبادة الأرمنية ، علاوة على الاعتراف بإبادة الآشوريين وكل التطهيرات العرقية التى تمت فى الأناضول بما فى ذلك التطهير العرقى للأروام .

هذا ، وقد قالت أيضاً الكاتبة الصحفية التركية المعروفة عائشة جونايسو وهى عضو فى لجنة مناهضة العنصرية والتفرقة بجمعية حقوق الإنسان التركية فى وصف رد الفعل التركى بـ «الكوميديا السوداء» ، كما قالت أن الابتزاز والتهديدات ضد فرنسا ينمان عن الشعور بالذنب ، ويفصحان عن غياب الشعور بالكرامة واحترام الذات ، كل هذا على الرغم من المظاهرة المؤثرة بالتفاخر القومى .

كما أشارت جونايسو إلى تاريخ تركيا فى ترحيل الأناس البريئة . ففى عام ١٩١٥ بدأ نظام تركيا الفتاة بالترحيل المخطط للأرمن كأداة أساسية للتخلص من السكان الأصليين للأقاليم الشرقية لتركيا . وقالت الكاتبة أنهم سيُرددون الأكاذيب بأن ذلك كان بسبب خيانة الأرمن ، بينما مئات الآلاف من الأرمن لم يكن لهم أى نشاط سياسى من أى نوع كان ، «ثم جاء دور الأكراد والأروام خلال الحقبة الجمهورية بالكامل ، فكان هناك مرَّحلون أكراد خاصة عام ١٩٣٨ خلال وبعد مذابح درسيم ، وفى عام ١٩٦٤ تم نفى ٤٠ ألف من الأروام من الأناضول مع منعهم من اصطحاب متعلقاتهم الشخصية إلا فى حدود ٢٠ كجم و ٢٠دولاراً ، وذلك انتقاماً من اليونان فيما يتعلق بدورها فى قبرص ، والنفى المذكور لازال ُيؤلم بشدة ذاكرة هؤلاء الأشخاص .

وأضافت جونايسو أن العقلية التى تنبثق منها سياسة الانتقام هى عنصرية وغير إنسانية ووحشية . وأثبت حكام تركيا مرة أخرى أن الحكومة لازالت تسير على نفس النهج الذى سار عليه أسلافهم فى عام ١٩١٥ وطوال تاريخ الحقبة الجمهورية .

*　*　*

وإذا عدنا إلى ردود الأفعال المختلفة بمناسبة بحث وإقرار قانون تجريم نفى الإبادات الفرنسى ، نجد أن الرئيس الفرنسى عندما علّق على قرار الجمعية الوطنية الفرنسية دعا الجانب التركى إلى احترام قناعات الجانب الفرنسى وقال : «إنى أحترم شركاءنا الأتراك ، وتركيا بلد كبير ولها ثقافة كبيرة ، ولكن يجب على الأتراك أيضاً أن ُيبدوا احترامهم لموقفنا» . كما أعلن وزير الخارجية الفرنسى ألان چوبيه أن تصريحات الرئيس التركى فيها مبالغة .

كما صرح چان ليونيتى الوزير المفوض بالشئون الأوربية لدى وزير الدولة ووزير الخارجية والشئون الخارجية إن كل الشعوب يجب عليها أن تكون حكيمة وأن تكون لديها الشجاعة لمواجهة تاريخها ، والإبادة الأرمنية التى حدثت منذ مئة عام والتى ُتوفى المسئولون عن تنفيذها إنما هى مسألة اعتراف بالحقيقة التاريخية ، وهو ما يجب أن تقوم به تركيا» .

وصرّح باتريك دڤيچيان عضو الجمعية الوطنية الفرنسية الأرمنى الأصل وعضو الحزب الحاكم والوزير السابق للصناعة فى كلمته التى ألقاها أمام الجمعية الوطنية «إنه لا داعى لجمع المؤرخين لمعرفة هل الإبادة حدثت أم لا» .

وأشار إلى أن المؤرخين الأتراك عندما ُيؤكدون فى بلدهم حقيقة الإبادة الأرمنية ، فإنهم يتعرضون للمساءلة القانونية . كما نوّه أن تركيا قد اعترفت

بالإبادة الأرمنية فى عام ١٩١٩ ، وعلى هذا الأساس حكمت (المحاكم التركية) بالإعدام على مقترفى الإبادة، إلا أن تركيا تتبنى اليوم سياسة النفى وتتنكر لتاريخها .

* * *

وبالنسبة لتهديدات المقاطعة التى أعلن عنها رئيس الوزراء التركى أردوغان ، فقد جاءت فى وسائل الإعلام أن فرنسا تُمثل بالنسبة لتركيا السوق الخامسة الكبرى للتصدير والمصدر السادس الأكبر لوارداتها ، وهناك ٣٥٠ شركة فرنسية تعمل فى تركيا تستخدم أكثر من ٨٠ ألف من العاملين .

هذا وأعلن وزير الاقتصاد التركى أن تركيا لا تستطيع فرض العقوبات على فرنسا ، ويبدو أنه لا يبقى أمام الجانب التركى سوى تقليص التعاون فى المجالات العسكرية والإستراتيجية والسياسية .

والاعتقاد السائد هو أن تركيا قد تُوقف التعاون التجارى مع فرنسا على المستوى الحكومى ، إلا أنه من غير المتوقع أن تكون هناك مقاطعة كاملة للعلاقات الاقتصادية .

* * *

أما على الصعيد الأرمنى ، فقد استُقبل قرار الجمعية الوطنية بارتياح كبير سواء فى أرمينية أو المهجر الأرمنى .

فقد أرسل الرئيس الأرمنى سيرج سركيسيان فى ٢٥ ديسمبر الماضى خطاباً إلى نظيره الفرنسى بمناسبة إقرار قانون تجريم نفى الإبادات فى الجمعية الوطنية الفرنسية .

وقد أعرب الرئيس الأرمنى عن امتنانه إلى الرئيس الفرنسى . وجاء فى خطابه : «بعد شهرين ونصف الشهر فقط فى الزيارة التاريخية التى قمتم بها إلى أرمينية ، وبعد الكلمات الحاسمة التى ألقيتموها فى يريڤان أمام النصب التذكارى لشهداء الإبادة الأرمنية وفى ميدان فرنسا ، يُعد إقرار قانون تجريم نفى الإبادات من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية خير دليل علي التزامكم الشخصى ووفائكم للصداقة الأرمنية الفرنسية الوطيدة ، وعلى سعيكم من أجل رفع الخطوط الفاصلة فى منطقتنا وعلى سعيكم من أجل المصالحة بين الشعوب» .

هذا ، وجاء فى تصريح وزير الخارجية الأرمنى إدوارد نالبانديان بهذه المناسبة أن إقرار هذا القانون من قبل فرنسا يُؤكد أن الجرائم ضد الإنسانية لا تخضع للتقادم ويجب إدانة نفيها .

وقال نالبانديان أيضاً «وأعرب مرة أخرى عن امتنانى للقيادة الفرنسية العليا وللجمعية الوطنية الفرنسية والشعب الفرنسى» .

* * *

وبعد مرور القانون فى الجمعية الوطنية الفرنسية يوم ٢٢ ديسمبر الماضى كان رئيسها قد أعلن أنه لا يتوقع أن يتم عرض مشروع القانون فى مجلس الشيوخ الفرنسى حتى نهاية الدورة البرلمانية الحالية حيث أن الحكومة لم تُدرِّج القانون ضمن التشريعات ذات الأولوية .

إلا أن مشروع القانون عُرض على مجلس الشيوخ الفرنسى خلال يناير وأخذ دوره فى المناقشة وبعد مروه بمراحل متعددة تم إقراره فى ٢٣ يناير ٢٠١٢ بأغلبية ١٢٧ صوت ضد ٨٦ صوتاً حيث اشترك ٢١٣ عضو فى التصويت من أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢٣٧ .

وكما كان الحال عند إقرار القانون فى الجمعية الوطنية ، فقد تلى إقرار القانون فى مجلس الشيوخ تهديدات جديدة من وزير الخارجية التركى أحمد داود أوغلو ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان .

ويجدر بنا أن نُشير إلى أمر مهم ، وهو أنه خلال كل المناقشات التى دارت عند عرض مشروع قانون تجريم نفى الإبادات فى الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ لم ينفى أو يُشكك أىٌ من المعارضين لإقرار القانون حقيقة الإبادة الأرمنية ، فكانت الاعتراضات على إقرار مشروع القانون لأسباب سياسية واقتصادية وآراء قانونية بعيدة كل البعد عن نفى الإبادة الأرمنية التى يُقر حدوثها الكل .

وكان رئيس الوزراء التركى وهو يُهاجم قرار مجلس الشيوخ الفرنسى بعد ظهور نتيجة التصويت لم ينسى أن يشكر أعضاء المجلس الـ ٨٦ الذين عارضوا إقرار القانون «بوازع من إحساسهم بالمسئولية» ، حسب قول السيد أردوغان ، مما دعا رئيس تحرير جريدة «أزك» الأرمنية اليومية التى تصدر فى العاصمة الأرمنية إلى التعليق على حديث رئيس الوزراء التركى أنه يشكر فى الواقع الذين يُساندون الحقيقة التاريخية للإبادة الأرمنية .

* * *

وكان من المنتظر أن يُوقِّع الرئيس الفرنسى على القانون خلال ١٥ يوماً من إقراره فى مجلس الشيوخ ما لم يحدث اعتراض على دستورية القانون من ٦٠ عضو على الأقل فى أى من مجلسىّ البرلمان حسبما هو معروف فى التشريع الفرنسى .

وطبقاً لذلك التشريع ، فى حالة وجود اعتراض على دستورية أى قانون ، يُقدم الاعتراض إلى المجلس الدستورى وهو أعلى سلطة دستورية فى فرنسا يتكون من ٩ أعضاء ومنوط به حسب الدستور الفرنسى تأمين الحفاظ على مبادئ وقواعد الدستور ، وذلك بالبحث فى مسايرة أى قانون جديد يصدر للدستور الفرنسى ، والأحكام التى تصدر من المجلس الدستورى نهائية ولا يجوز الطعن فيها وهى نافذة قِبَل كل السلطات .

ويصدر قرار المجلس قبل تصديق رئيس الجمهورية على القانون ، وعلى المجلس الدستورى إصدار حكمه فى مدة لا تتجاوز الشهر من تاريخ التقدم له للنظر فى دستورية القانون المطعون فيه من عدمه .

هذا ، وقد استطاعت جماعات الضغط التركية وتُساندها جماعات الضغط الأذربيجانية من حشد ٧٦ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ و ٦٥ عضواً من أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية للتوقيع على الطعن المقدم إلى المجلس الدستورى ضد قانون تجريم نفى الإبادات .

وقد جاء فى وسائل الإعلام أنه أمام المجلس الدستورى ثلاث احتمالات :

الأول : أن يكون مشروع القانون مسايراً للدستور ويكون فى هذه الحالة قانوناً نافذاً بعد أن يُصدِّق عليه رئيس الجمهورية .

الثانى : ألا يكون مشروع القانون مسايراً للدستور فى جزء أو أجزاء منه ، فيتم فى هذه الحالة إعادته إلى الجمعية الوطنية لتعديله بما يُساير الدستور ، وقد يُثير هذا البديل بعض المشاكل حيث أن الجمعية الوطنية ستنفض خلال شهر استعداداً للانتخابات الرئاسية .

الثالث : أن يُعتبر مشروع القانون غير دستورى ، فلن يتم فى هذه الحالة إعادة بحثه ولن يتم إقراره كقانون ، إلا إذا أصرّ رئيس الجمهورية على إعادة الموضوع إلى الجمعية الوطنية من جديد .

وطبقاً للتشريع الفرنسى ، فإن الرئيس ساركوزى لا يستطيع التصديق على القانون طوال شهر اعتباراً من ٣١ يناير وهى المهلة المحددة لصدور قرار المجلس الدستورى .

سفير أرمينية د . أرمن ميلكونيان فى القاهرة
لدينا علاقات متميزة مع الشعوب العربية فى شتى المجالات

نقلاً عن : الوطن العربى فى ١١ يناير ٢٠١٢

حوار : ماجدة برسوم

أكد سفير أرمينية بالقاهرة د . أرمن ميلكونيان عمق العلاقات مع الشعوب العربية ، ووصفها بأنها جيدة جداً ، خاصة أن أولى الدول التى اعترفت باستقلال أرمينية هى مصر وسورية ولبنان وأقامت معها علاقات دبلوماسية . وبعد الاستقلال قامت أرمينية بتطوير علاقاتها مع جميع الدول العربية ، وباشرت سفاراتها عملها فى ست عواصم عربية كبرى . وأشار السفير إلى أن المنطقة العربية تعيش فترة من أهم فترات تاريخها فى ظل ربيع الثورات العربية . أما عن الصراع مع أذربيجان فقال د . ميلكونيان : «للأسف لم تُطو صفحة صراعنا معها بالرغم من الجهود المبذولة بواسطة مجموعة «مينسك» التابعة لمنظمة الأمن والتعاون فى أوربا ، وعن العلاقات بين تركيا وإسرائيل قال : هى تخصهما وحدهما ، و دعا سفير أرمينية بالقاهرة إلى إنشاء رحلات جوية بين أرمينية ومصر حتى تُسهم فى زيادة التبادل السياحى بين البلدين ، فضلاً عن العلاقات التجارية بشكل عام . وأكد على أن أرمينية عضو فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتُؤيد استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية ، ودعا إلى اتخاذ المفاوضات السلمية سبيلاً لحل أى صراع بين الدول على أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولى . «الوطن العربى» التقته وكان هذا نص الحوار .

بداية ما هو تقييمكم للأحداث الأخيرة التى قامت بها تركيا تجاه الأرمن ؟

إن اعتماد مشروع القانون الذى يقضى بتجريم إنكار الإبادة الجماعية من قبل البرلمان الفرنسى «مجلس النواب» لاقى تقديراً عالياً جداً بأرمينية ، فقد كانت هذه خطوة جريئة تُمليها المبادئ الأخلاقية العظيمة التى أثبتت فرنسا بها مرة أخرى تمسكها بحقوق الإنسان والقيم الإنسانية العالمية بصفة عامة .

وأود أن أؤكد بأن إقرار مشروع القانون المذكور من قبل البرلمان الفرنسى ، يستند إلى القرار الذى اتخذه الاتحاد الأوربى سنة ٢٠٠٧ لمكافحة العنصرية وكره الأجانب ، الذى ينص بوضوح على فرض عقوبات على جرائم الإبادة الجماعية .

أخيراً ، ينبغى للمرء أن يقبل أن الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم ، وإنكار الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى ضد الإنسانية ، فضلاً عن المحاولات لإيجاد الأسباب المتنوعة لتبريرها ، هى نفسها ليست إلا مواصلة لتلك الجريمة ، لذا يجب أن يقوم المجتمع الدولى بإدانة قاطعة لإنكار مثل هذه الجرائم .

مؤرخ أرمنى

رحبت معظم البلدان العربية باستقلال أرمينية وأقامت معها علاقات دبلوماسية ، كيف تصف هذه العلاقات ؟

إن علاقاتنا مع الشعوب العربية يُمكن أن نصفها بأنها جيدة جداً ، وقد كانت مصر وسورية ولبنان من أولى الدول التى اعترفت باستقلال أرمينية وأقامت معها علاقات دبلوماسية . وفى وقت لاحق انضمت إليها الدول العربية الأخرى . تُكن أرمينية حكومة وشعباً أحر المشاعر تجاه الشعب العربى الذى تربطنا به روابط الصداقة والتى تضرب بجذورها إلى ردح طويل فى رحاب الزمان . وبعد الاستقلال قامت أرمينية بتطوير علاقات ديناميكية مع جميع الدول العربية . وبناءً على المذكرات المتعلقة بإقامة العلاقات الدبلوماسية ، بدأت أرمينية بتفعيل التبادل الدبلوماسى مع الدول العربية ، وبدءاً من أواخر عام ١٩٩٢ باشرت سفارات أرمينية أعمالها فى ست عواصم عربية بما فيها القاهرة ودمشق وبيروت وأبو ظبى والكويت وبغداد والقنصلية العامة فى حلب والقنصلية الفخرية فى دير الزور ، و بدأت فى عام ١٩٩٣ بممارسة أعمالها فى العاصمة «يريڤان» سفارات كل من مصر وسورية ولبنان وقريباً سوف تفتتح دولة الكويت أيضاً سفارتها فى أرمينية . وقد قمنا بتطوير العلاقات المباشرة مع جامعة الدول العربية أيضاً ، فقد وقّعنا معها مذكرة تفاهم وتم اعتماد سفير أرمينية بالقاهرة كمفوض لديها ، ويشمل تعاوننا مع الدول العربية شتى المجالات السياسية والتجارية والاستثمارات والعلوم والتعليم والثقافة والرعاية الصحية والسياحة والبناء .

ما موقف أرمينية من ربيع الثورات العربية ، هل هو انتقائى أم تساندون كل ثورات الشعوب العربية ؟

لاشك فى أن المنطقة تعيش الآن فترة من أهم فترات تاريخها ، حيث فتح الربيع العربى فرصاً واسعة لبناء حياة لائقة للأجيال المقبلة عن طريق الإصلاحات الديمقراطية . ونعتقد أن كل شعب لابد أن تكون له فرصة فى اختيار مسار تنميته بنفسه وبناء مستقبله وفقاً لتطلعاته وأحلامه ، وعادة تتميز الفترات الانتقالية بصعوبات ومواجهات مختلفة ، هذه الصعوبات يُمكن التغلب عليها ، لكنها تتطلب وقتاً وتنسيقاً وجهوداً ، ومن هنا إلى أن تتجلى إرادة الشعب الجماعية وقدراته ، أنا واثق من أن الشعب العربى لديه القدرة اللازمة والكافية للتغلب على أية عقبة ولإحراز تقدم كبير ، ومن خلال تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية العامة سيكون قادراً على التوصل إلى ضمان الرخاء والتضامن الوطنى والاستقرار .

حدودكم قريبة جداً مما يجرى فى العراق وسورية وحرب تركيا وإيران ضد الأكراد فى البلدين ، فما موقفكم ؟

نحن لا نتدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة ، بما فى ذلك جيراننا .

هل انتهت صفحة صراعكم مع أذربيچان ؟

للأسف ليس بعد ، بالرغم من الجهود المبذولة بوساطة مجموعة «مينسك» التابعة لمنظمة الأمن والتعاون فى أوربا ، فإن المباحثات لم تعطَ نتائج مرضية حتى الآن ، لأن «باكو» ترفض بكل شدة قبول حق شعب «ناجورنو قره باغ» فى تقرير مصيره ، وهو السبب الرئيسى للصراع ، وتستمر أذربيچان بممارسة الاستفزازات من تهديدات لحرب جديدة ، وانتهاك لوقف إطلاق النار ، وبدلاً من خلق جو من الثقة المتبادلة فإنها تزرع بذور البغض والكراهية عند شعبها تجاه الأرمن وأرمينية ، وفى الوقت نفسه تُحاول باكو تضليل المجتمع الدولى وتشويه كُنه القضية وأسباب الصراع الحقيقية ، كما تُحاول أحياناً رفع بعض عناصرها إلى محاور دولية أخرى ، مما يُهدد مسيرة

المفاوضات ، وفيما يتعلق بأرمينية فإنها ملتزمة بعملية السلام فى إطار مجموعة مينسك استناداً إلى المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولى ، علاوة على ذلك فالدول الرئيسية المشاركة فى مجموعة مينسك كالولايات المتحدة وروسيا وفرنسا عبرت مراراً وتكراراً على أعلى المستويات على ضرورة حل هذه القضية بالوسائل السلمية فقط عبر المفاوضات المبنية على أساس مبادئ القانون الدولى مثل عدم استخدام القوة أو التهديد بها ، ومساواة حق الشعوب فى تقرير المصير، ووحدة الأراضى . وعلى الرغم من الموقف الأذربيجانى غير البناء ، فإن المفاوضات مستمرة ، لأن التسوية السلمية ليس لها أى بديل .

وهل طويت صفحة الماضى مع تركيا ، خاصة أنها أعادت فتح أهم كنيسة لكم داخل تركيا وهى كنيسة تاريخية ؟

أخيراً تم ترميم احدى الكنائس من آلاف الآثار التاريخية والثقافية الأرمنية المدمّرة فى تركيا ، علاوة على ذلك فإن هذه الكنيسة فُتحت كمتحف وليس كمكان للعبادة . للأسف حتى هذه اللحظة لا يُمكننا أن نتحدث عن طى صفحة الماضى فى العلاقات الأرمنية ـ التركية ، إن التقدم فى هذا المسار يعتمد على سلوك أنقرة بشكل كامل ، كما تعلمون لم يتم حتى الآن التصديق على المذكرتين اللتين تم توقيعهما فى أكتوبر «تشرين الأول» ٢٠٠٩ بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية وتطوير العلاقات الثنائية بما فيها فتح الحدود المغلقة من قبل تركيا بين البلدين المجاورين ، وذلك بسبب عدم استعداد أنقرة لتطبيع العلاقات ، لأنها انتهكت الاتفاقات التى جرت وقامت بفرض شروط مسبقة على أرمينية من أجل تصديق هذه الوثائق ، وهذه الشروط تخص بالدرجة الأولى تسوية نزاع إقليم ناجورنو قره باغ لصالح أذربيجان وتخلى أرمينية عن عملية الاعتراف الدولى بالإبادة العرقية ضد الأرمن فى الإمبراطورية العثمانية فى عام ١٩١٥ ، وفى نتيجة هذه المطالب دخلت عملية التصديق على المذكرات طريقاً مسدوداً . إن الجانب الأرمنى سيُعيد النظر فى موضوع تطبيع العلاقات مع تركيا عندما يقتنع بأن هذه الدولة المجاورة لديها استعداد سياسى للتخطى بحزم إلى الأمام وفق الاتفاقات التى وصلت إليها الأطراف من خلال المفاوضات وهى إقامة العلاقات الثنائية بدون شروط مسبقة .

ما موقف أرمينية من عرض حكومة فلسطين لملفها على الأمم المتحدة لنيل الاعتراف الرسمى بالدولة الفلسطينية ، وما موقفكم من الحصار على غزة ؟

حظى الشعب الفلسطينى بتعاطف ودعم الشعب الأرمنى على الدوام ، وخلال السنوات الماضية صوتت أرمينية لصالح المواقف الفلسطينية فى إطار المنظمات الدولية ، وكذلك فى الشهر الماضى صوتت أرمينية فى المؤتمر العام لليونيسكو لصالح قبول عضوية فلسطين فى هذه المنظمة العالمية المهمة ، إن أرمينية جغرافياً قريبة من منطقة الشرق الأوسط ، وبالطبع من مصلحتنا أن نرى السلام والاستقرار يعمان هذه المنطقة ، ولذلك نُعير أهمية بالغة إلى الجهود المبذولة فى ذلك الاتجاه ، ونُرحب بكل المبادرات التى تهدف لحل المشاكل المعاصرة بطريقة عادلة وتسوية مقبولة لكل الأطراف .

كيف تنظرون للتوتر الحاد فى العلاقات الآن بين تركيا وإسرائيل والأولى جارة لكم ؟

أعتقد أن علاقات هذين البلدين تخصهما وحدهما فقط .

لأرمينية علاقات اقتصادية قديمة مع مصر ، فما وضعها الحالى ، هل فى زيادة أم تراجعت بعد الثورة المصرية ؟

للأسف سواء فى الماضى أو الحاضر مستوى التعاون

التجارى والاقتصادى بين أرمينية ومصر أدنى بكثير من مستوى العلاقات السياسية العالى بالرغم من وجود الرغبة فى تغيير الوضع لكل من الطرفين ، ولم يتم حتى الآن استخدام القوة الداخلية الكامنة فى مجال التعاون التجارى والاقتصادى بيننا ، ولايزال حجم التبادل التجارى السنوى بين البلدين لا يتجاوز عدة ملايين من الدولارات ، وأنا أعتقد أنه حان الآن دور رجال الأعمال المصريين والأرمن لتحقيق المشاريع والمبادرات المطروحة أمامهم . إن الآفاق مفتوحة للتعاون المفيد بالأخص فى مجال تكنولوجيا المعلومات والأدوية والزراعة والسياحة وقطاعات البناء والتشييد . . . إلخ .

ما حجم السياحة المتبادلة بين أرمينية ومصر ؟

كما قلتُ فإن السياحة تُعتبر من المجالات الواعدة للتعاون ، فقد تطورت فى السنوات الأخيرة بشكل ديناميكى للغاية ، فى عام ٢٠١٠ زار نحو ١٢ ألف سائح أرمنى المنتجعات الساحلية المصرية ، وهو عدد كبير جداً بالنسبة لأرمينية ، أنا متأكد من أن هذا العدد سيرتفع أكثر فى المستقبل .

ماذا عن العلاقات الثقافية بين مصر وأرمينية ؟

اتسمت العلاقات بين أرمينية ومصر فى المجال الثقافى منذ البداية بالطابع المتميز ، خاصة بعد حدوث تماس مباشر بين البلدين ، وليس من الصدفة أن حكومتىّ البلدين أعطيتا الأولوية لبعض المجالات ، ومن بينها التعاون فى المجال الثقافى . هذا ويُمكننا القول بكل ارتياح إن التعاون فى هذا المجال يسير بشكل متناسق ومنظم وذلك لتشابه الخصائص والقواسم التى تربط شعبينا .

وماذا عن الجانبين العلمى والتعليمى بين البلدين ؟

إن العلاقات الأرمنية ـ المصرية التاريخية والثقافية المميزة وإمكانيات أرمينية العلمية أسهمت فى إعداد قاعدة متينة لتعزيز وتوطيد التعاون الثقافى والعلمى والفنى بين جمهورية أرمينية وجمهورية مصر العربية ، وتمهيداً لذلك تم توقيع اتفاقيات تعاون وبرامج تنفيذية فى المجالات المذكورة بين البلدين ، وبموجب هذه الاتفاقيات والبرامج التنفيذية يُتابع عدد من الطلبة المصريين فى جامعات أرمنية تعليمهم العالى فى المراكز العلمية الأرمنية ، بالإضافة إلى الأساتذة المصريين الذين يدرسون فى جامعة يريڤان ، وحسب البرامج التنفيذية يُتابع العديد من الطلاب الأرمن فى كلية الاستشراق لدى جامعة يريڤان الحكومية وغيرها من المؤسسات التعليمية فى البلاد تأهيلهم فى تخصص الأدب واللغة العربية فى جامعة القاهرة .

ماذا عن التعاون مع الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع دول الكومنولث ؟

إن نشاطات الصندوق المصرى للتعاون مع رابطة الدول المستقلة والإسلامية ذات شأن كبير فى أرمينية منذ عام ١٩٩٤ ، وخصص الصندوق منحاً تعليمية لجمهورية أرمينية ، وبموجب ذلك تم خلال السنوات الماضية تأهيل وتدريب مئات المتخصصين الأرمن فى شتى الميادين الإدارية والفنية مثل إدارة المصارف والسياحة والصحة والزراعة والأمن والسياسة وإدارة الأعمال وتخصصات أخرى نابعة من احتياجات الإصلاح الاقتصادى والسياسى فى أرمينية لفترة ما بعد الاستقلال ، وشارك فى الدورات التدريبية فى القاهرة حوالى ٢٠٠٠ متخصص أرمنى فى مجالات مختلفة من دبلوماسيين ومستشرقين واقتصاديين ومحامين وأطباء وصحفيين وإداريين وغيرهم .

وبعد عودتهم لم يجلب هؤلاء الخبراء الأرمن مهارات مهنية جديدة ومعرفة حصلوا عليها من الخبرة المصرية فقط ، بل كسبوا صداقة قوية وتعاطفاً خالصاً

لهذا البلد العظيم وشعبه الشريف ، وسيبقون دائماً دعاة الصداقة المصرية الأرمنية .

وتم تنفيذ بعض المشروعات التعليمية والثقافية بمساعدة الصندوق ، والتى عملت على تعزيز العلاقات الودية بين البلدين .

بزغ فى الأرمن شخصيات سياسية واقتصادية وثقافية بالماضى ، فأين هؤلاء اليوم ؟

فى الواقع للأرمن شخصيات شهيرة فى مصر ، ويكفى أن نذكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية نوبار باشا ورسام الكاريكاتير ألكسندر صاروخان . وينبغى أن نُلاحظ أنه فى الوقت الحاضر عدد الجالية الأرمنية قد انخفض ، وبالطبع لم يعد لديها نفس المحتمل ، ومع ذلك ليس بالقدر نفسه ، فإنها تحتفظ بطابعها وسحرها ، اليوم هناك أرمن مشهورون فى مصر مثل المغنية أنوشكا والممثلات إيمان ونيللى ، وهناك أيضاً أطباء وأساتذة ومهندسون ورجال أعمال وتجار مجوهرات بارزون وغيرهم . وقد حقق عدد من الأرمن المصريين نجاحاً كبيراً على المستوى العالمى مثل المخرج السينمائى الشهير أتوم إجويان . هنا لابد من الإشارة إلى أن الأرمن مقيمون فى مصر منذ قرون عديدة ، لقد احتفظوا بلغتهم الأم ولديهم المدارس والكنائس والمؤسسات الخيرية والنوادى الثقافية والرياضية ويقومون بنشر الجرائد والمجلات باللغتين العربية والأرمنية وتعمل المواقع الإخبارية والإذاعة الأرمنية أيضاً ، ويسكن أغلبية الأرمن فى القاهرة والإسكندرية وهم مندمجون اندماجاً كاملاً فى المجتمع المصرى .

ما الجديد فى موقعكم من الاقتراح بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ؟

إن أرمينية هى عضو فى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتأسيس مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل من السبل المهمة لعرقلة نشرها ، هنا تجدر الإشارة إلى أنه تُوجد فى أرمينية محطة الطاقة النووية ، ونحن نُؤيد استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

ما الجديد فى موقفكم من الصراع العربى الإسرائيلى؟

نحن نعتقد أنه لحل أى صراع يجب أن يكون من خلال المفاوضات السلمية ، وعلى أساس المبادئ الأساسية للقانون الدولى ، وبطبيعة الحال ينطبق هذا الأمر كذلك على الصراع العربى الإسرائيلى .

لمحـــــــة

زودت الطبيعة أرمينية بثروات طبيعية وفيرة . فإلى جانب مكامن الثروات الباطنية المفيدة الغنية ، تكثر فى أرمينية أنواع المياه المعدنية . وقد اكتُشفت حتى الآن أكثر من ألف منبع للمياه العلاجية ، أُقيمت المصحات ودور الراحة والاستجمام فى أماكن طبيعية خلابة متقاربة ، وسط الجبال الغارقة فى الخضرة ، والهواء النقى العليل . ومنها على سبيل المثال : أرزنى على بُعد ٢٣ كم من العاصمة الأرمنية يريڤان ، ديليجان على بُعد ١٠٨ كم من العاصمة وتُوصف بأنها «جنة أرمينية» ، چيرموك على بُعد ١٨٠ كم من يريڤان .

مواجهة النفى

ترجمة عن الإنجليزية : سحر توفيق

بقلم : أرشاج مجرديتشيان

يبدو أن معظم تقارير الأنباء والتعليقات على تبنى مجلس الشيوخ الفرنسى لقانون تجريم إنكار الإبادة الأرمنية فى تركيا عام ١٩١٥ يفوتها إدراك الهدف الرئيسى الذى يقصد المشرِّعون الفرنسيون الوصول إليه . وسوف أحاول فى هذا المقال البرهنة على ضرورة النظر إلى قرار فرنسا كخطوة واثبة للأمام فى حماية حقوق الإنسان ، والقانون والنظام الدوليين ، والأمانة التاريخية والعلمية .

التعامل مع الكليشيهات

من العار الكبير أن الغالبية العظمى من مئات المقالات المعادة حول القضية فى الأيام الأخيرة تُركز فيما يبدو على الخلاف السياسى الفرنسى ـ التركى والانتهاك المزعوم لـ «حرية التعبير» ، بدلاً من البحث عن الأسباب التى جعلت مثل هذا القانون ضرورة .

بعض هذه المقالات الصحفية تبدو أكثر ميلاً إلى استخدام «النسخ» و «اللصق» بدلاً من البحث ، ولا يستطيع المرء إلا أن يشعر بالغضب إزاء افتقاد المؤلفين للمهنية ، حيث لا يبذلون أى مجهود لرؤية الصورة الأكبر .

يتلخص الانتقاد الأساسى للقانون فى مقولة صحيحة إلى حد ما ، والتى تقول : «لابد من ترك التاريخ للمؤرخين» . وقد تكرر هذا السطر الجذاب بطريقة أشبه بتكرار الببغاوات بين معظم المعلقين على الموضوع ، دون أن يتركوا لأنفسهم فرصة مزيد من التفكير فى ماذا يعنى ذلك حقاً فى السيناريو الجارى حالياً . دعونا نلقى نظرة .

لقد قام المؤرخون بدورهم بالفعل ، وقد انتهت الغالبية العظمى منهم إلى أن إبادة قد حدثت فى تركيا عام ١٩١٥ ، وأن هذه الإبادة قضت على حياة مليون ونصف المليون من الأرمن الأبرياء . ولم تستطع الحكومة التركية أن تجد فى نفسها قبولاً للنتائج التى خرج بها المؤرخون الذين ينبغى ترك التاريخ لهم ، واستثمرت بكثافة فى خلق صناعة إنكار ما أثبته المؤرخون ، باستئجار جماعات اللوبى المتخصصة فى لندن وواشنطن ، ودفعت للمورخين المزعومين من أجل مؤلفات خاطئة علمياً ، والأهم من ذلك ، أنها استخدمت الضغط السياسى على حكومات أخرى لكى تُحجم عن قبول ما يقوله المؤرخون .

* كاتب المقال درس القانون البحرى فى جامعة ساوثهامبتون البريطانية .

إذن ، فإن تركيا فى الواقع هى التى تقف ضد ترك التاريخ للمؤرخين ، وهى المتهم الرئيسى بتسييس القضية على نطاق دولى .

إذن ، يُجادل البعض فى كل تقرير حول القضية بأن القانون الفرنسى كان حركة سياسية من جانب حكومة ساركوزى لكسب أصوات ٥٠٠,٠٠٠ من الأرمن . فياله من رقم مؤثر ، ألا ترى أن تأثير الأرقام شديد؟ ٥٠٠,٠٠٠ ـ أى سياسى يُريد هذا العدد من الأصوات ، إذا كان من الممكن كسبها من خلال مجرد قانون واحد لا غير ، أليس كذلك؟

والآن ، هذا الرقم ، ٥٠٠,٠٠٠ ، ليس دقيقاً جداً ، إنه مجرد تقدير ، ولكن دعونا نقبله باعتباره العدد الحقيقى للفرنسيين من أصل أرمنى .

حوالى ١٠٠,٠٠٠ من هؤلاء لن يكونوا مؤهلين للتصويت فى الانتخابات القادمة ، حيث لم يصلوا بعد إلى السن القانونية التى يحق لهم فيها الاقتراع .

وكثير من هؤلاء الناس سوف يُصوِّتون للاشتراكيين لسبب أيديولوجى ، وكثيرون لا يُحبون ساركوزى شخصياً ، وكثيرون لا يحبون حزبه . هذا القانون ، الذى نال دعم الأحزاب وانتقادات ضده ، لم يكن نقلة يُمكن أن تجعل كل هؤلاء المواطنين الفرنسيين ينسون كل المتاعب الأخرى التى يُعانون منها فيما يخص مستقبل فرنسا ، ويجعلهم يُصوِّتون دائماً لساركوزى من الآن فصاعداً . فهو لم يفعل حتى ما يكفى لربط القانون به شخصياً ، كى لا يرفع مزيداً من التوتر الدولى .

والأمر يحمل بعض الإهانة للجالية الأرمنية فى فرنسا ، لمعاملتهم باعتبارهم كتلة متجانسة ، أو تقريباً طائفة دينية شمولية ، تأخذ قراراتها بطريقة مركزية وتجبر أعضاءها على اتباع حكم رؤساء القبيلة .

وماذا عن الأتراك الذين يعيشون فى فرنسا؟ هل حاول صحفى واحد من الذين يُشيرون إلى الأصوات الخمسمائة ألف أرمنى حتى يستطلع عدد الأتراك؟ سوف تُدهش . وفق تقديرات مختلفة ، هناك ، نعم ، تخمينكَ صحيح ، حوالى ٥٠٠,٠٠٠ تركى يعيشون فى فرنسا . وعندما نُضيف ملايين المسلمين الذين من الممكن أن يعتبروا هذا القانون إهانة لأمة مسلمة صديقة ، كما أعلنت بالفعل منظمة المؤتمر الإسلامى ، فسوف تصل إلى حجة أقل إقناعاً إلى حد ما .

والآن ، أنا بسبيلى للاقتراب من النقطة الأكثر خطورة التى وضعها أمامنا النقاد المحترمين للقانون ، الذين يُعبرون ، أحياناً على نحو مقنع حقاً ، عن القلق بالنسبة للتأثير المحتمل لهذا القانون على حرية التعبير فى فرنسا .

شرح ضرورة القانون

يرى عدد من باحثى الإبادة أن الإنكار هو المكوِّن الأخير من إبادة لم تلقَ العقاب المناسب . إذا استطاعت الدول التى ارتكبت إبادة أن تخرج من الأمر بمجرد الإنكار ، فإنها تُحرز الهدف النهائى لمقترفى الجريمة .

وعندما يُتاح لدولة قوية ، مثل تركيا ، بدعم من حلفائها أن تقود حملة إنكار لا لبس فيها ، وتدفع لمؤرخين مزعومين لإعادة كتابة التاريخ ، فهذه قضية تحتاج لمواجهتها على أسس قانونية .

إذا أنكر شخص الهولوكوست ، الذى تعرف أن ألمانيا قد اعترفت به ، والذى يجرى تدريسه فى مدارسها ، فإن السلطة المحضة لليهود والمنظمات المؤيدة لإسرائيل سوف تضع نهاية لعمل هذا الشخص فى أى مجال مهنى طوال حياته . ولكن ، فى بلدان كثيرة ،

منها فرنسا ، هناك تجريم لإنكار الهولوكوست أيضاً . وهذا أمر جيد .

وربما يكون لدى الجاليات اليهودية حول العالم ما يكفى من النفوذ لتدمير مثل هؤلاء الناس اليوم بوسائل غير قانونية ، ولكن تعزيز قوة إقامة الدعوى ضدهم فى المحاكم يُوفر مزيداً من راحة البال للمستقبل .

هناك عدد من المنظمات المتطرفة فى كل مكان من العالم تُحاول تبرير الجرائم السابقة ضد الإنسانية ، وإذا أُعطيت مثل هذه المنظمات منبراً تحت دعوى «حرية التعبير» ، فإن ذلك سيضع نهاية لكل حرية حسب مفهومنا .

وفى حالة الأرمن الذين يقفون ضد آلة إنكار جرائم الإبادة لدولة من مجموعة العشرين ، فإن مثل هذا القانون يُصبح ضرورة . إنه لمما يُثير الغثيان هذه الطريقة غير الكريمة للحكومة التركية نحو التشويه الوضيع لمأساة عظيمة محت الأرمن من فوق أرض أسلافهم ، التى لن تعود أبداً فى الغالب .

أية حرية تعبير تلك يُراد حمايتها هنا؟ ، لا أستطيع أن أفهم . إن حرية التعبير لم تكن أبداً مطلقة ، والقيود عليها موجودة فى عدد من المجتمعات الديمقراطية بناءً على الاعتبارات الطاغية للسياسة العامة .

وقد يكون إنكار الإبادة هو مجرد تعبير آخر لحديث الكراهية ، وهو تعبير شديد الخطورة حقاً .

بعد هجمات ١١ سبتمبر ، قدمت الحكومة البريطانية قانوناً يمنع «تمجيد الإرهاب» ، فلماذا لم يعترض أحد على هذا؟ قد يحتج المرء بأن تمجيد الإرهابيين مسألة لا أخلاقية ، رغم أن كل ما يحدث هو التعبير عن أفكار المرء .

ولكن ، السياسة العامة والأمان يتطلبان مثل تلك القيود على تلك الحرية .

كيف يكون إنكار الإبادة الذى يُمكن أن يقود إلى تزييف التاريخ وتمجيد القتلة باعتبارهم أبطالاً قوميين مختلفاً وتقديم الأيديولوچية العنصرية باعتبارها ضرورة للحفاظ على القومية؟

أليس من الصالح العام وقف هذا النوع من التعبير عن الآراء المتطرفة؟

مثل هذا القانون الذى تبناه البرلمان الفرنسى هو أقوى أداة لتحرير عالم يُمكن أن يفرض ضد مثل تلك الجهود الوقحة لإعادة كتابة التاريخ ويُساعد على دفع تركيا للاقتراب من جدل مفتوح لماضيها الأسود الذى ليس حديثاً جداً .

وطالما سُمح لوكلائهم المدفوع لهم جيداً فى الجامعات والصحف والمنظمات الدولية بالاستمرار فى خلق صناعة الإنكار هذه ، فسوف يستمر الصحفيون الكسولون غير المهنيين فى الإشارة إلى مثل تلك الأعمال والمنشورات ، وخلق انطباع عدم وضوح تاريخى . هذه الظاهرة ، المثيرة للسخرية ، تُصوِّر الأرمن وحلفاؤهم باعتبارهم موجهين سياسياً لإيذاء تركيا وفرض مثل تلك الآراء على إعلام معظم العالم ـ هذا الإعلام الذى يُعتبر فى عرضهم السياسى الصحيح «غير منحاز» ، يستمر فى إضافة المزيد إلى التشوش فى الرأى العام حول الموضوع . وهذا أمر يحمل إهانة لسلائل الناجين من الإبادة ولا ينبغى السماح بحدوثه .

هذا هو نوع الإنكار الذى وُضع هذا القانون لمواجهته . وليس من الصحيح رسم توازيات زائفة مع أحداث تاريخية أخرى ، والمجادلة بأن ذلك قد يفتح بوابة هائلة أمام المزيد من القوانين المماثلة . إن كل

صفحة من تاريخنا المشترك تستحق بحثاً كاملاً لكل الظروف وثيقة الصلة ، وكل ظروف الحدث المأساوى الذى نتحدث عنه تدعو لمثل تلك الإجراءات القصوى بإسم الإنسانية وقيّمها المشتركة . لا أحد يتحدى الحقيقة التاريخية حول تجارة العبيد اليوم ، ولكن لو فعل ذلك شخص فسوف تكون لديه دوافع عنصرية خالصة . فإذا اتسع الموضوع ليُصبح قضية سياسية كوكبية ، وبدأت الحكومات تقبل مثل هذا الإنكار لأسباب مشئومة ، مع إيذاء مشاعر ملايين من سلائل ضحايا تجارة العبيد ، يُصبح إصدار قانون يمنع مثل هذا الإنكار ضرورة فى المجتمعات الديمقراطية حول العالم .

وكما قال عضو البرلمان الاشتراكى يانيك ڤوجرينار Yannick Vaugrenard لزملائه فى الهيئة العليا : «الحقيقة ليست دائماً قوية بما يكفى لهزيمة الأكاذيب» .

الأهمية السياسية

وهناك فهم خاطئ آخر للقضية الأرمنية ، وهو أنها شئ ينتمى لكتب التاريخ ، قضية غير حاضرة ولا تأثير لها فى الأزمنة الحديثة . وهذا خطأ بالغ .

إن تركيا بحاجة لمواجهة شياطينها إن كانت تُخطط ، كما تقول ، لأن تصبح مجتمعاً حراً ديمقراطياً ، وطالما لا تمتلك تركيا كأمة النضج الاجتماعى الذى يُمكن أن تُواجه به مواطن ضعفها التاريخية ، فكيف يُمكن لأى عضو آخر من المجتمع الدولى أن يُعاملها بثقة واحترام ؟ هل مثل هذا البلد جاهز لأن يكون مقبولاً كعضو كامل فى الاتحاد الأوربى ؟

والأكثر أهمية ، إن الإبادة الأرمنية قضية سياسية حاضرة تقف بين أرمينية وتركيا . وما لم تعترف تركيا بحقيقة أن الإبادة حدثت بالفعل ، لا يُمكن أن يكون هناك سلام وتصالح بين الأمتين . إلى متى على الأرمن أن يعيشوا خوفاً من أن يخضعوا ذات يوم لنفس ما حدث لأسلافهم من بلد يُعلن أن العديد من مقترفى الإبادة الأرمنية أبطال قوميون؟ لقد تأسست تركيا الحديثة على نفس الأيديولوچية العنصرية التى كانت سبباً فى تلك الإبادة ، وطالما ترفض المؤسسة التركية أن تكون أمينة مع العالم ومع مواطنيها ، فستظل الدولة التركية خطراً لكل الأمم المحيطة بها ولكل الأقليات العرقية فيها .

ولهذا ، فأنا أسلِّم بأن الاحتجاج بـ «حماية حرية التعبير» هو احتجاج ساذج ولا يُؤدى إلا إلى نتائج عكسية .

لابد أن نضع خطاً فاصلاً بين الحقيقة والزيف . لابد من محاكمة إنكار الإبادة الأرمنية بإسم منع التعبير عن الكراهية فى المجتمعات الحرة ، وبإسم الوصول إلى السلام بين أرمينية وتركيا ، ومن أجل النزاهة العلمية ، والمستقبل الأكثر ديمقراطية فى تركيا نفسها .

إن ضحايا الإبادة يستحقون أن ينعموا بالراحة فى سلام .

استـــــدراك

نلفت أنظار القراء الكرام أن اسم المؤلف الكردى كمال مظهر أحمد قد ورد خطأ فى العدد السابق حيث جاء بإسم «كمال أظهر أحمد» فى ثنايا عرض كتاب «الكتابات التاريخية العربية عن الإبادة الأرمنية» للمؤرخ الأرمنى نيقولاى هوڤهانيسيان .

حذار، فالعثمانيون عائدون

ترجمة عن الفرنسية : أحمد على بدوى

بقلم : جوزيف زغبى

هذا هو قمة التدخل . وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أوغلو ، يدِّعى لنفسه الحق فى أن يُصرِّح ـ من طهران ـ بأن «فى لبنان ـ مثلما فى العراق ـ يُوجد فارق بين «المنظومة» الناتجة عن الانتخابات ، والسلطة السياسية ؛ على النحو الذى اختُيرت به» . ويستطرد قائلاً : «ما نبغيه نحن هو أن تكون هذه السلطة على أساس خيارات الشعب ، لا الخيارات العرقية أو الطائفية» . ثم صنَّف سيادته الشرق الأوسط إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأولى تضم تونس والمغرب وليبيا ومصر ، حيث «يجرى تغيير لصالح الديموقراطية» ؛ والمجموعة الثانية تضم سورية والعراق ولبنان ، «حيث نجد أنفسنا أمام مشكلة غياب منظور تغيير ، وهذا يُقلقنا بشدة» . أما المجموعة الثالثة فهى التى تضم دول الخليج الثرية «التى لها ظروفها الخاصة ، والتى لتركيا علاقات إستراتيجية معها» .

فيما يخص المجموعة الأولى ، يُصرِّح السيد داود أوغلو بأن «التعليمات صدرت ، لإمداد تلك البلاد بكل ما يُمكن من دعم» . وبشأن المجموعة الثانية ، يقول إن تركيا «تقوم بكل ما فى وسعها لكى لا يكون الكفاح مصطبغاً بصبغة طائفية أو عرقية ، ولكن تكون السلطة السياسية معبِّرة عن إرادة الشعب» . ويُضيف قوله إن «السلطة السياسية فى العراق أو فى لبنان ، ينبغى أن يجرى تشكيلها وفقاً لنتائج الانتخابات . أما بشأن سورية ، فنحن شديدو القلق ؛ ومن المهم ألا يتحول محور العراق ـ لبنان ـ سورية إلى (مجموعة أزمة) . إن لاستقرار العراق أهمية بالغة» .

لقد وجب التوقف عند تصريحات وزير الخارجية التركى ، لنُبين المدى الذى بلغه تدخل بلاده فى شئون المنطقة ، وبالأخص ـ فيما يتعلق بنا نحن ـ فى شئون لبنان . لى أن أتساءل عمن أعطى الوزير الحق فى التسلّط على شئون لبنان الداخلية ، بانتقاد النظام التمثيلى لحكومته ؟ منذ أن غادر العثمانيون هذه البلاد التى احتلوها طيلة قرون أربعة ، خلالها ألقوها فى أشد ظلمات الجهل ؛ ودبروا مرتين حرباً أهلية دموية استتبعت مذابح للمسيحيين ـ كانت الأولى فى لبنان سنة ١٨٤٠ ، والثانية فى كل من لبنان وسورية سنة ١٨٦٠ ـ ها هو السيد داود أوغلو يُلقى دروساً ، ومن جانبه أراد رئيس الوزراء التركى إلقاء دروس على الفرنسيين ، بتصريحه بأن فرنسا ارتكبت إبادة جنس فى

الجزائر ، مما جرّ عليه هجوم رئيس الحكومة الجزائرية .

بصفة عامة ، تضرب سياسة تركيا الخارجية فى جميع الاتجاهات ، ولا يبدو عليها أنها تتبع إستراتيچية واضحة ؛ وكأنها تطمع فى أن يكون لها دور لا يُمكنها القيام به ، ويصعب عليها تحديده .

مرادنا هو أن نُذكّر السيد الوزير بمذبحة مسيحيى لبنان التى حرَّض عليها العثمانيون ، وبمذبحة الأرمن التى يبذل الأتراك على الدوام جهدهم لإنكارها ـ بينما هى ثابتة بالمثل ـ وبأن تركيا غزت جزيرة قبرص واحتلتها ، وبحقوق الأقليات المسيحية الممتهنة فى تركيا . المدرسة الإكليريكية (سيمينار) للروم الأرثوذكس مازالت مغلقة . والأكراد الذين يُناضلون لاستعادة حقوقهم . وأخيراً تتلكأ حكومة تركيا فى الإفراج عن الصحفيين الملقون فى السجون ، وهم أكثر من مئة صحفى .

الدبلوماسية التركية ترغب فى موازنة إيران الشيعية . الأتراك يُبالغون فى تقدير «الإخوان المسلمين» ، الذين نجحوا فى الانتخابات . على أنهم كذلك ينعمون بالغفران ـ بسبب العلاقات الإستراتيچية ـ على أنظمة الملكية الاستبدادية فى الخليج ، والتى تُمثل أسواقاً مهمة للمنتجات التركية . تُريدون لعب دور القوة العظمى . هذا شأنكم ، لكن لا يخطرن ببالكم أن تعودوا إلى هذه الأرض كغزاة . إن أردتم فلتجيئوا كأصدقاء . إن الإمبراطورية العثمانية لعلى مبعدة .

*المقال منشور فى جريدة «لوريان ـ لوچور» اللبنانية الناطقة بالفرنسية .

رؤيـــــة

نقلاً عن : صوت العراق فى ٢٣ يناير ٢٠١٢ — بقلم : زهير شنتاف

بعد أن أقرت فرنسا تجريم من ينكر إبادة الأتراك للأرمن ، أصبح الطريق أمام الأرمن لمطالبة تركيا بالتعويض سالكاً ، ويتوجب على المنظمات الأرمنية فى العالم الآن البدء بإقامة دعاوى التعويض وعلى الأراضى الفرنسية ضد تركيا . وبالتالى يُمكن الحجز على الممتلكات التركية فى فرنسا من أجل التعويض بل وحتى حجز الطائرات التركية التى تهبط فى المطارات الفرنسية هذا عدا عن قيام الأرمن ومن كل الجنسيات برفع دعاوى فى فرنسا أو دول الاتحاد الأوربى ضد الحكومة التركية ومطالبتها بالتعويضات نتيجة مذابحها التى ارتكبتها ضدهم وحتى تتعظ الحكومات الأخرى من أن قيامها بإبادة أقلية أو الاعتداء عليها لن يمنع من تجريمها وإجبارها على دفع الثمن ولو بعد حين . وإذا كانت حكومة أرمينية ولأسباب سياسية تمتنع من إقامة دعاوى كهذه فى الأمم المتحدة ضد تركيا ، فإن الشعب الأرمنى أينما كان ليس مجبراً على مراعاة الوضع السياسى وليس مضطراً للتضحية بحقوقه . إن لتركيا الآن أن تدفع ثمن جرائمها ضد البشرية سواء ضد الأرمن أو المسلمين والأقليات فى الدول العربية أثناء الاحتلال العثمانى . وشكراً لفرنسا على موقفها هذا الإيجابى بعد سلسلة من المواقف المخزية والانتهازية ضد الشعوب .

فهل سنرى قراراً جديداً يمنع الساسة الأتراك من دخول الأراضى الفرنسية إلا بعد تقديمهم الاعتذار عما ارتكبوه ضد الأرمن ؟ قرار أتمنى من المنظمات الأرمنية أخذه بنظر الاعتبار ومتابعته .

ذكـــــــرى

فى تركيا ... هرانت دينك يُقتل مرة ثانية

نقلاً عن : السفير ، عدد ١٢٠٨٩ ، ٢٠ يناير ٢٠١٢

بقلم : محمد نور الدين

سار أمس أكثر من ٢٠ ألف شخص من المثقفين والحقوقيين من ساحة التقسيم فى إسطنبول إلى مقر صحيفة «آجوس» إحياءً لذكرى الصحفى الأرمنى هرانت دينك الذى كان يرأس تحريرها واغتيل يوم ١٩ كانون الثانى (يناير) قبل خمس سنوات ، رافعين شعار «كلنا هرانت دينك . . . كلنا أرمن» . والمسيرة ليست فقط تذكاراً للراحل ، بل لأن محاكمته انتهت إلى فضيحة قضائية ، فالجريمة التى هزت تركيا والتى طالت أبرز وجه أرمنى ثقافى كان ولايزال يعيش فى تركيا ، انتهت إلى اعتبار القضاء التركى أنها لم تكن من صنع أية منظمة أو مجموعة إرهابية ، بل مجرد قرار فردى ممن ارتكبها .

وقد لاقى قرار القضاء التركى اعتبار الجريمة فردية لا إرهابية أو منظمة ردود فعل سلبية واسعة من منظمات حقوق الإنسان والنخب الثقافية التى اعتبرت أن دينك قد قُتل من جديد ، وأن العدالة هى التى قتلت .

كتب محمد على بيراند فى صحيفة «حريت» أن هرانت دينك قُتل مع القرار القضائى مرة ثانية . وقال إنه ليس معقولاً أن تُعتبر الجريمة من تدبير شخص ارتأى وحده أن يقتل دينك فذهب هكذا من تلقاء نفسه وقتله .

ودعا بيراند القضاء للعودة عن قراره لأن دماء دينك لا يجوز أن تبقَ فى مكانها ، وإلا فإن الجميع سيقولون أنه قُتل لأنه أرمنى . علماً بأن كل مؤسسات الدولة كانت تعرف أن دينك معرض للقتل .

وفى صحيفة «راديكال» وصف چنكيز تشاندار قرار القضاء التركى بأنه اليوم الذى قتلت فيه العدالة .

وقال تشاندار أن القرار خلق صدمة لم تكن متوقعة لدى متابعى القضية ، لاسيما بتبرئة القتلة من الانتماء إلى أى تنظيم إرهابى ، وهو ما دفع بجمهور الحاضرين إلى الهتاف بأن الدولة هى القاتلة ويجب أن تُحاسب . وقال باختصار أنه فى لحظة إعلان القرار كنا شهوداً على مقتل العدالة فى تركيا .

وقال تشاندار أن مسرحية محاكمة قتلة دينك انتهت اليوم . وأضاف أن القضاء اتبع إستراتيجية «حماية» الدولة منذ اللحظة الأولى للاغتيال . ولم تتغير هذه الإستراتيچية رغم مرور خمس سنوات وتغير هيئة المحكمة ، ورغم أن الجريمة كانت فرصة للدولة لكى تُعيد بناء نفسها وتُنظفها وتُصححها والأهم ترسيخ مبدأ

العدالة وتطمين ضمير الرأى العام . وأضاف أن هذه الفرصة لم يستخدمها حزب العدالة والتنمية الذى حمل ادعاء الإصلاح والتغيير فى تركيا والذى ارُتكبت الجريمة فى عهده حيث بان حزب العدالة والتنمية بأنه لم يُغير الدولة بل هو نفسه «تدّول» . وأشار إلى أنه كانت هناك شراكة كاملة بين المؤسسات لطمس الحقائق وإخفاء الأدلة بحيث أن القرار يُشرِّع ارتكاب الجرائم . ورأى أنه ليس المقصود قضاة معينين بل بنية النظام ككل ، وهى تشمل مجلس الأمن القومى والاستخبارات التركى المسلحة ؛ أى الدولة .

وشدد تشاندار على أنه يتقاطع فى جريمة اغتيال هرانت دينك تقليدان اثنان : الجرائم السياسية والعداء للأرمن . وكما لم تصف الدولة حسب تقليد الجريمة السياسية فإنها لم تصف حساباتها مع تقليد العداء للأرمن .

وسيضع القرار القضائى حكومة حزب العدالة والتنمية أمام حرج كبير ، خصوصاً فى ظل الحرب «الأرمنية» بين أنقرة وفرنسا من جهة وطموح لاستكمال مسيرة الإصلاح التى لاشك تعرضت لضربة قوية بتبرئة أى تنظيم من قتل دينك برغم كل الوقائع المعاكسة ، فضلاً عن الصورة للحريات الفكرية والإعلامية فى ظل اعتقال عدد كبير من المثقفين والصحفيين بتهم دعم الإرهاب . لكن التأثير الأكبر سيكون على قدرة الأرمن والأقليات المسيحية على أن تعيش بأمان فى ظل موجة كراهية تعكسها استطلاعات الرأى وتضع أرمينية والأرمن فى رأس قائمة من يُكرهوا وهو ما يتطلب جهوداً استثنائية من حزب العدالة والتنمية ليُعيد النظر بكل النهج الذى يعتمده فى طريقة التعاطى مع كل الأقليات الدينية والإثنية التى تُشكل عوامل عدم استقرار مفتوحة ودائمة لتركيا .

آفـــــاق

فى ٢٧ يناير ٢٠٠٧ وعلى صفحات مجلة The Armenian Mirror-Spectator ، نشرت الصحيفية التركية فاطمة جوسيك الترجمة الإنجليزية عن التركية لآخر ما كتبه الصحفى الأرمنى التركى هرانت دينك تحت عنوان «أعماق نفسى المرتجفة مثل الحمامة» . وفحوى المقال هو تعليق دينك على أحكام صدرت ضده بخصوص «إهانة القومية التركية» . ومما ورد فى هذا المقال قول دينك : «يجب أن أعترف بأننى أكثر من أى وقت مضى قد فقدتُ ثقتى فى مضمون (القانون) و (النظام القضائى) فى تركيا . ولما لا ؟ ألم يتعلم هؤلاء المحققون وأولئك القضاة فى الجامعات وتخرجوا فى كليات الحقوق ؟ ألم يكن من المفترض أن تكون لديهم القدرة على فهم (وتفسير) ما يقرأونه؟ لكن من الواضح والجلى أن القضاة فى هذا البلد ـ ودون أى حرج ـ والعديد من رجال الدولة والسياسيين ، ليسوا مستقلين . فى الحقيقة كنتُ متأكداً تماماً حتى أنه إذا قيل إن القرار فى قضيتى تم التوصل إله بإسم الشعب التركى ، لكن من الواضح تماماً أنه قرار بإسم الدولة التركية وليس بإسم الشعب التركى» .

مواقـــــــف

تحية واستغراب

بقلم : آرا آشجيان

قال المؤرخ الكردى العراقى البارز كمال مظهر أحمد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) : «إن الموقف الفرنسى بشأن الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن ، موقف صحيح وفى محله» . وأشار إلى أن «ما جرى للأرمن كان مذبحة وإبادة جماعية» ، مضيفاً «للأسف الشديد فنحن الكرد أيضاً شاركنا فيها» .

ومن الجدير بالذكر أن القانون الذى اعترفت فرنسا بموجبه بالإبادة الأرمنية وقّعه الرئيس چاك شيراك فى ٢٩ كانون الثانى (يناير) ٢٠٠١ .

وينص مشروع القانون الجديد الذى تبنته الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) فى ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ ، ومجلس الشيوخ الفرنسى فى ٢٣ كانون الثانى (يناير) ٢٠١٢ ، ويُتوقع توقيع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى علّه ليصبح قانوناً نافذاً ، ينص على فرض عقوبة السجن لمدة سنة ودفع غرامة مقدارها ٤٥ ألف يورو على كل من ينكر ، بشكل علنى ، حصول أية إبادة يعترف بها القانون الفرنسى . وتعترف فرنسا بعمليتىّ إبادة ، هما محرقة اليهود خلال الحرب العالمية الثانية والإبادة الأرمنية عام ١٩١٥ ، بيد أن القانون الفرنسى لا يُعاقب حتى الآن إلا إنكار محرقة اليهود .

وإننى أحيى الدكتور كمال مظهر أحمد على مواقفه وكتابه القيمِّ بعنوان «كردستان فى سنوات الحرب العالمية الأولى» (ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، الطبعة الثانية، بغداد ، ١٩٨٤) ، وقد خصص فصله الخامس بعنوان : «الكرد والدم الأرمنى المراق» لموضوع الإبادة الأرمنية . ويُعد الدكتور كمال مظهر من أوائل المؤرخين الكرد الذين كتبوا بجرأة وصراحة عن حقائق الإبادة الأرمنية ، وقام بتحليل دور الكرد فيها .

ولكننى أستغرب من تصريح الدكتور كمال مظهر حول عدد الأشخاص الذين قُتلوا خلال تلك المذابح (مليون ونصف المليون ضحية) ، إذ قال : «قد يكون هذا العدد الذى يتم تداوله كثيراً جداً ، لأن العدد الحقيقى كان أقل من ذلك ، إلا أن ذلك لا يُغير من طبيعة الموضوع ، ولكن المهم ليس هو العدد ، ففى حملات الأنفال فى كردستان ـ العراق ـ (التى شنها النظام العراقى السابق ، آ . س . آ) ، فلا فرق إن كان عدد القتلى فى تلك الحملات ١٠٠ ألف أم ١٠ آلاف» .

باحث أرمنى

وقد جاء استغرابى هذا لدى مراجعة كتاب الدكتور كمال مظهر المشار إليه آنفاً . فقد كتب فى الصفحة ٢٥٧ منه ما نصه :

« . . . فالبروفيسور نيرسيسيان يُعطى ، استناداً إلى دراسته لمئات الوثائق والأدلة التاريخية المهمة ، الأرقام التالية : قتلى مذابح السلطان عبد الحميد ٣٠٠ ألف شخص . قتلى مذابح الاتحاديين : مليون ونصف المليون . الهاربون إلى القفقاس والبلاد العربية : ٨٠٠ ألف . وكيفما كان الأمر ، فإن الشقاء الذى عاناه الأرمن والخسائر التى لحقت بهم هى ما تندر نظائرها فى التاريخ» .

وقد ذكرت الصحف العراقية الصادرة عام ١٩١٩ أن عدد ضحايا الأرمن فى مذابح عام ١٩١٥ ، بناءً على التحقيقات التى أُجريت ، بلغ مليوناً ونصف المليون ، وأن المذابح كانت منظمة . فقد ذكرت صحيفتا العرب البغدادية والموصل الموصلية الآتى : «علمت جريدة البتى باريزيان من الأستانة أن التحقيق فُتح فى مذابح الأرمن ، فأسفر هذا التحقيق عن أن عدد الذين قُتلوا بلغ مليوناً ونصف مليون وأن أكبر المسئولين عن هذه المذابح هم أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا والجنرال ليمان فون سندرس وأن نصف الشعب الأرمنى ذُبح لأن المذابح نُظمت تنظيماً علمياً بواسطة الألمان . وبين الفظائع التى ارتُكبت والتى تقشعر منها الأبدان حرق ألفىّ امرأة وقد قتلوا فى مكان آخر سبعة آلاف ولد . قال المكاتب ولا يجوز أن تلقى تبعة ما جرى على صغار الضباط والموظفين لأن التبعة كلها تقع على رأس الوزراء والقواد الذين تقدم ذكرهم» .

كما ذكرت صحيفة الموصل : «أخبرت برقية من باريس ما معناه : على إثر التحقيقات التى أُجريت فى مسألة ذبح الأرمن يُستدل أن الشعب الأرمنى فقد من أفراده نحو مليون ونصف المليون ؛ أعنى تقريباً فقد خمسين فى المئة . وأن دولة ألمانيا هى التى رتبت هذه المذابح والفظائع وأن المسئولين عن ذلك هم (ليمان فون سندريس باشا) وأنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا . وقد حدث فى هذه المذابح آثار مهولة وجرائم عديدة منها أن الأكراد رشوا زيت البترول على ألفىّ امرأة أرمنية وأحرقوهن ليستطلعوا منهن على موضع الجواهر وكانوا يظنون فيهن أنهن قد ابتلعنه . قُتل فى مكان واحد سبعة آلاف صبى وكثير من الأطفال دُفنوا وهم أحياء فى ولاية أرضروم» .

إشـــــــارة

إذا كان المؤرخ الكردى العراقى كما لمظهر أحمد قد سّجل بموضوعية دور الأكراد فى الإبادة الأرمنية ، فإن المؤرخ الأرمنى الأستاذ الدكتور أرشاك بولاديان قد عالج بحيدة وموضوعية تاريخ الأكراد فى حقبة الخلافة العباسية خلال القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين (٢٠٠٩) . ويُعد الكتاب مهماً ليس من ناحية تأطير مراحل تطور التاريخ الكردى فحسب ، بل عند تقييم المسألة الكردية الحالية بشكل موضوعى ، وكذلك تسليط الضوء على جذورها التاريخية . وفى الوقت ذاته ، فإن لهذه المسألة أهمية استثنائية فى الدراسات الأرمنية الشاملة لأن الأرمن والأكراد شعبان متجاوران منذ القديم ، يتمازج ويتصالب تاريخهما فى مسائل شتى .

البروتوكولات بين أرمينية وتركيا
حقيقة أم خدعة ؟

ترجمة : د . نورا أريسيان
عرض : د . سحر حسن

تأليف : هاروت ساسونيان

صدر مؤخراً فى بيروت كتاب «البروتوكولات بين أرمينية وتركيا : حقيقة أم خدعة ؟» ، وهو عبارة عن مجموعة مقالات كتبها هاروت ساسونيان رئيس تحرير جريدة «كاليفورنيا كوريير» الأسبوعية الصادرة بكاليفورنيا فى الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بترجمتها إلى العربية د. نورا أريسيان الأرمنية السورية . وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف عمل لمدة عشر سنوات كمندوب غير حكومى لحقوق الإنسان فى الأمم المتحدة ، وكان له دور بارز فى اعترافها بالإبادة الأرمنية عام ١٩٨٥ . كما ألّف كتاباً بعنوان «الإبادة الأرمنية : اعتراف العالم علناً ١٩١٥ - ٢٠٠٥ ، وثائق وتصريحات» . وقد ترجمته أيضاً د. نورا أريسيان إلى العربية . وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول رئيسية ، الأول مقالات عام ٢٠٠٨ ، والثانى مقالات عام ٢٠٠٩ ، والثالث مقالات عام ٢٠١٠ . ونلفت أنظار قراء «أريك» إلى أن المقالات منشورة حسب تسلسلها الزمنى ، وسوف نعرضها وفقاً لهذا التسلسل ، على أن نُخصص حلقة لقراءة أبرز الآراء والأفكار والاقتراحات والتوقعات فى مقالات كل سنة على حدة . ونلفت أنظار القراء إلى أنه لم يرد نص صريح فى البروتوكولات يُشير إلى تشكيل لجنة لبحث الإبادة الأرمنية ، ولكن ورد النص بخصوص تشكيل لجنة لدراسة القضايا التاريخية المعلقة بين البلدين . ولنبدأ ، بمقالات عام ٢٠٠٨ .

ينبغى ألا تتحول قضية الإبادة الأرمنية إلى كرة قدم سياسية

فى ٢٣ يونية ٢٠٠٨ ، تحدث الرئيس الأرمنى سيرج سركيسيان فى موسكو عن العلاقات الأرمنية التركية ، وأشار إلى أن الجانب التركى يقترح «تشكيل لجنة لدراسة الأدلة التاريخية» بخصوص الإبادة الأرمنية . وحسب سركيسيان : «نحن لسنا ضد إنشاء لجنة من هذا القبيل ، ولكن ذلك عندما يتم فتح الحدود بين بلدينا . وإلا ، يُمكن للجنة أن تُصبح وسيلة لاستغلال وإطالة هذه القضية لسنوات» . وأعرب الرئيس الأرمنى عن عزمه لدعوة قرينه التركى عبدالله جول إلى يريڤان ليُشاهدا معاً مباراة كرة القدم بين منتخبىّ أرمينية وتركيا «بغية اتخاذ خطوات جديدة لتعزيز العلاقات الأرمنية التركية» .

وحسب ساسونيان ، تدفقت انتقادات المعارضين السياسيين ضد بيان سركيسيان سواء داخل أرمينية أو خارجها ، إذ أن تشكيل «لجنة مشتركة لدراسة الإبادة الأرمنية» يعنى من وجهة نظر المعارضة «تشكيكاً فى وقائع الإبادة» . وبغية تخفيف هذه الانتقادات المتزايدة إزاء بيان سركيسيان ، أصدر مدير مكتبه الصحفى

صمويل فرمانيان بياناً توضيحياً ذكر فيه « . . . ومع ذلك فإن إنشاء مثل هذه اللجنة ستكون منطقية فقط بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية وفتح الحدود بين البلدين . وإلا فإنه يُمكن أن تُصبح أداة للمماطلة واستغلال المشاكل القائمة» .

وعندما ازداد الغضب فى الدوائر الأرمنية بشأن قضية الإبادة الحساسة ، نشر سركيسيان مقالاً يوم ٩ يولية ٢٠٠٨ فى مجلة «وول ستريت چورنال أوربا» تحت عنوان «نحن مستعدون لإجراء محادثات مع تركيا» . والمعروف أن هذه المجلة لسان حال المحافظين الجدد فى إدارة بوش وغير مؤيدة لأرمينية ، ومن ثم ، فإن أى «شئ يُنشر فيها مشتبه بأن يجرى عكس المصالح الأرمنية» . وحسب تقييم ساسونيان ، فإن مقال الرئيس الأرمنى بدءاً من العنوان كان «دفاعياً وظهر مجاملاً لتركيا أكثر من اللازم» . وأبرز مجدداً اللجنة المشتركة لـ «مناقشة كافة المسائل المعقدة التى تُؤثر على أرمينية وتركيا» ، ولكنه نصّ صراحة على أن قبول هذه اللجنة يتوقف على «إقامة علاقات سياسية طبيعية» تشمل فتح الحدود وتُمكِّن الطرفين من مناقشة القضايا التاريخية الأكثر جدلاً .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه هنا : لماذا تُولِّد دراسة مشتركة للإبادة الأرمنية هذا الجدل بين الأرمن ؟ يجيب ساسونيان : لاريب أن هذه الإبادة تُعد حقيقة تاريخية اعترف بها أكثر من ٢٠ دولة علاوة على برلمانات دول أخرى ولجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وعشرات الباحثين المتخصصين فى الإبادة وفائزين بنوبل وغيرهم . كما أن تكوين هذه اللجنة يُمثل من منظور الأرمن حيلة تركية لإطالة إنكار الإبادة وتثبيط آخرين من الاعتراف بها ، فضلاً عن أنها تُرسل إشارة خاطئة بأن الأرمن أنفسهم ليسوا متأكدين ما إذا كان فعلاً وقعت إبادة أم لا ، ويُقوِّض مصداقية الذين اعترفوا بها قبل هذه الدراسة . علاوة على هذا ، تساءل ساسونيان : كيف سيتمكن المؤرخون الأتراك من التعبير بصدق عن آرائهم إزاء الإبادة الأرمنية وهم يعلمون جيداً بأن مجرد ذكرها يُجرّمهم بموجب القانون التركى ؟ !

هذا ، وقد توقع ساسونيان فشل تكوين «اللجنة المشتركة» نظراً لأن تركيا سوف ترفض شرط سركيسيان المسبق بـ «فتح الحدود» . وفى المقابل ، وضعت أنقرة شروطاً تعجيزية لفتح الحدود مع يريڤان منها : انسحاب القوات الأرمنية من قره باغ ، الاعتراف بوحدة الأراضى التركية ، إنهاء جهود أرمينية من أجل الاعتراف الدولى بالإبادة . وفى نهاية المقال ، أبدى الكاتب أسفه من أن «تُستغل مسألة حساسة وعاطفية للغاية مثل الإبادة الأرمنية على أنها كرة قدم سياسية من جانب جميع الأطراف . . . إذ أن القضية الجوهرية ينبغى ألا تكون الإبادة هدفاً للاستغلال لا من قبل الأتراك أو الأرمن ولا من أى شخص آخر !» .

١٧ يولية ٢٠٠٨ م

* * *

خسرت أرمينية مباراة كرة قدم ، ولكنها كسبت مكانة دولية

تحدث ساسونيان فى هذا المقال عن ملابسات وردود أفعال حضور الرئيس التركى عبدالله جول إلى يريڤان لمشاهدة مباراة كرة القدم بين فريقىّ أرمينية وتركيا فى التصفيات المؤهلة لنهائيات كأس العالم ٢٠١٠ ، والتى انتهت بهزيمة المنتخب الأرمنى الوطنى ٢ / صفر . وجدير بالذكر أن الاحتجاجات والاعتراضات الأرمنية دارت حول حقيقة أن تركيا لاتزال حتى الآن «تنكر الإبادة الأرمنية» . ورغم عدم التقدم فى مضمار الاعتراف التركى بالإبادة باستثناء حالة فردية عندما نجح الصحفى التركى حسن جمال بجريدة «ملليات» - وهو حفيد جمال باشا السفاح - فى إجراء حوار صحفى مع

حفيد الأرمنى قاتل جده فى تفليس عام ١٩٢٢ ، فقد كانت مباراة كرة القدم «فرصة فريدة» كى تُناقش الإدارتان الأرمنية والتركية على هامشها النزاع فى قره باغ والعلاقات الدبلوماسية الممكنة بين البلدين والحصار الذى تفرضه تركيا على أرمينية والمبادرة التركية الجديدة (برنامج تعاون القوقاز واستقراره) .

وعلى خلفية الاجتماعات الرسمية ، أعلن الطرفان تصريحات «متفائلة» . ولكن ساسونيان قدّم عدة ملاحظات بناءً على التطورات التى شهدتها المنطقة وقتذاك :

- تعرضت أرمينية وتركيا لضغوط دبلوماسية أمريكية وأوربية وروسية للتوصل إلى حل «المشكلات الدائمة» التى من شأنها تمكين هذه القوى الخارجية لتأمين إمدادات الطاقة لديها من منطقة قزوين والمشاركة فى نقل البضائع عن طريق السكك الحديدية عبر الحدود المغلقة آنذاك .
- أثار النزاع ين چورچيا وأوسيتيا وروسيا أهمية أرمينية الچيوسياسية فى المنطقة على حساب چورچيا وأذربيچان .
- يبدو أنه لم يعد المسئولون الأتراك يضعون حل النزاع فى قره باغ كشرط مسبق لإقامة علاقات مع أرمينية .

وأنهى ساسونيان مقاله بأن جول تعرض إلى انتقادات من خصومه المحليين والمتشددين داخل إدارته ومن الإدارة الأذربيچانية للحيلولة دون الذهاب إلى أرمينية . وتأسيساً على هذا ، دعا ساسونيان القراء إلى أن يتخيلوا «كم سيتحمل جول من الضغوط إذا قرر إقامة علاقات دبلوماسية مع يريڤان وفتح الحدود المغلقة فى المستقبل القريب ؟!» .

١١ سبتمبر ٢٠٠٨

* * *

ينبغى على الشتات مواجهة إستراتيچية تركيا فى «فرق تسد»

استهل ساسونيان هذا المقال بأن الأرمن لاسيما فى المهجر قد تابعوا بقلق بالغ محاولات تركيا «الشريرة» من أجل التقارب مع أرمينية . ويكمن القلق فى حقيقة أن المهجر قد أدرك المغزى التركى وراء تكوين «اللجنة التاريخية المشتركة» وخلاصته أن ثمة مفاوضات جادة تجرى بين الأرمن والأتراك حول الإبادة ، ولذا ، لم يعد ضرورياً أن يُصدر الكونجرس الأمريكى أو البرلمانات الأخرى أية قرارات بهذا الصدد . وفى حال نجاح تركيا فى إبرام اتفاق منفصل مع أرمينية ، سوف تتخلص الإدارة التركية من المهجر الأرمنى ومطالبه غير المناسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس علاقات دبلوماسية طبيعية بين أرمينية وتركيا يصب فى مصلحة البلدين ، ويجد مؤازرة أمريكية وأوربية لأنه يُساعد فى «إقامة ممر بديل لنقل إمدادات حيوية من النفط والغاز دون عائق من منطقة بحر قزوين إلى الغرب» ، ويخدم مصالح روسيا لأن فتح الحدود «سيُقلل من قيمة موانئ چورچيا على البحر الأسود» .

ورغم ذلك ، يُؤكد ساسونيان أن حصول أرمينية على تنازلات من تركيا ليس «مهمة سهلة» . وفيما يتعلق بالمهجر الأرمنى ، اقترح الكاتب بأن يُواصل أچندته الخاصة بشكل مستقل عن الدولة نظراً لأن مصالح الأخيرة «قد تختلف أحياناً» عن نظيرتها فى المهجر . ودعا فى نهاية المقال المهجر الأرمنى لمواجهة «محاولات تركيا لجعل المهجر لا صلة له بالموضوع» من خلال تمرير قرارات فى الكونجرس الأمريكى وبرلمانات أوربية دفاعاً عن حقوق الجالية الأرمنية فى تركيا ولاسيما حقوق الكنائس والمدارس ، المطالبة بالتحاق المواطنين الأرمن فى تركيا بالسلك الدبلوماسى والارتقاء إلى رتب عسكرية رفيعة المستوى ، إجبار

تركيا على إعادة أملاك الكنيسة الأرمنية بإسطنبول التى صادرتها حكومة الاتحاديين ، مراجعة المادة ٣٠١ من قانون العقوبات التركى التى تُجرِّم الإشارة إلى الإبادة الأرمنية ، مواجهة محاولات الإدارة التركية من أجل إنكار الإبادة الأرمنية وتشويه وقائعها .

وحسب ساسونيان ، سوف تُوضح الآليات آنفة الذكر للإدارة التركية بأنها إذا لم تتعامل «مباشرة مع المهجر» وتتوصل إلى «تسوية عادلة» عن الأضرار الناجمة عن الإبادة ، فإنها ستظل «مطاردة» فى جميع أنحاء العالم بغض النظر عن أية اتفاقيات أو تسويات قد «تتوصل» إليها مع الحكومة الأرمنية .

٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨

* * *

ديناميـة العلاقات بين أذربيجان وتركيا وأرمينيـة : كرسى ذو ثلاثة أرجل

استعرض ساسونيان فى هذا المقال «مؤشرات» القادة الأرمن والأتراك خلال سبتمبر ٢٠٠٨ على درب تحسين «العلاقات المجمدة» منذ فترة طويلة بينهما . وخلال الأسبوع الأخير من سبتمبر ، كان رؤساء أرمينية وتركيا فضلاً عن وزراء خارجية أرمينية وأذربيجان وتركيا فى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وعرج ساسونيان إلى تبادل كل من سركيسيان وجول «الكلمات الدمثة» أمام الجمعية العامة . ولكن على النقيض تماماً ، انتقد سركيسيان أذربيجان ، وناقش مطولاً وضع إقليم قره باغ وحقه فى تقرير المصير بل وحتى الاستقلال كما انتقد الدول الأعضاء الـ ٣٩ فى الأمم المتحدة الذين صوّتوا قبلاً على قرار مؤيد لأذربيجان بخصوص قره باغ .

وبعد يومين ، ألقى وزير خارجية أذربيجان إلمار ماميدياروف خطاباً فى الجمعية العامة طالب فيه بـ «انسحاب القوات الأرمنية من الأراضى المحتلة ، واستعادة السيادة الكاملة لأذربيجان على هذه الأراضى» ، وأشاد بالدول الـ ٣٩ الذين صوّتوا لصالح أذربيجان .

وهكذا ، من المفارقات حسب تحليل ساسونيان ، فإن القادة الأرمن والأتراك يُعاملون بعضهم البعض بكياسة واحترام داخل أروقة الأمم المتحدة على النقيض من القادة الأرمن والآذريين الذين استخدموا منصة الأمم المتحدة لـ «نشر خلافاتهم» . وطرح ساسونيان سؤالاً عن كيفية تأثير الحرب الكلامية الجارية بين أرمينية وأذربيجان على تحسين العلاقات الأرمنية التركية خصوصاً أن أنقرة اشترطت مسبقاً حل نزاع قره باغ لتطبيع العلاقات مع يريڤان . وانتهى الكاتب إلى صعوبة التكهن بالإجابة على هذا السؤال ، وعلّق إجابته على تداعيات الانتخابات الرئاسية المقبلة فى أذربيجان والانتخابات البرلمانية فى تركيا .

٢ أكتوبر ٢٠٠٨

* * *

مادامت محادثات أرمينية تتعثر مع أذربيجان - تركيا فإنها توسّع من وصولها إلى جورجيا - إيران

استهل ساسونيان هذا المقال بالإشارة إلى أن العلاقة الناشئة بين أرمينية وتركيا ، والتى بدأت مع دبلوماسية كرة القدم فى سبتمبر ٢٠٠٨ ، تُواجه صعوبات شديدة بسبب مشكلة قره باغ حيث تُصر الإدارة التركية على أنه «لا محادثات ممكنة حول فتح الحدود قبل تحرير الأراضى الآذرية» . وذهب ساسونيان إلى أن أنقرة وباكو افترضتا أنه منذ أن حرم النزاع الجورجى الروسى أرمينية «مؤقتاً» فرصة استيراد أكثر من ٧٠ ٪ من الإمدادات الحيوية من موانئ جورجيا على البحر الأسود ، فكان هذا هو «الوقت المثالى» لإجبار يريڤان

على تقديم «تنازلات خطيرة بشأن قضية الإبادة ونزاع قره باغ» .

وفى المقابل ، أعلن الرئيس الأرمنى سيرج سركيسيان عدة مبادرات فى أوائل أكتوبر ٢٠٠٨ من شأنها «تبديد الانطباع الخاطئ بأن يريڤان تسعى يائسة لإعادة فتح الحدود مع تركيا بأى ثمن» . فقد أعلن سركيسيان أنه اتفق مع قرينه الچورچى ساكاشفيلى على بناء طرق سريعة حديثة بغية اختصار زمن النقل بين ميناء باطومى الچورچى ويريڤان . كما أعلن فى البرلمان الأرمنى أنه سيتم تشييد خط سكك حديد جديدة لربط إيران مع أرمينية ، وقال أيضاً أن أرمينية ستبنى محطة طاقة نووية لضمان الاكتفاء الذاتى بعد إغلاق محطتها النووية القديمة . وأخيراً ، ذكر أنه سيتم إنشاء بنك عموم الأرمن وصندوق الاستثمار فى يريڤان لتمويل هذه المشروعات التى من شأنها أن «تحل مشاكل أرمينية الإستراتيچية والاقتصادية المهمة» .

ولاريب أن هذه «المبادرات الجديدة» سوف تصب فى صالح أرمينية وتُساعدها على التفاوض من «موقف قوة» مع تركيا وأذربيچان . كما أن توسع أرمينية فى «طرق برية بديلة» عبر چورچيا وإيران سيُقلل إلى حد كبير من فائدة فتح الحدود مع تركيا والالتفاف بشكل فعّال على الحصار الذى تفرضه أنقرة وباكو على يريڤان . وبذا ، فرغم رغبة الإدارة الأرمنية فى تحسين علاقاتها مع «جميع الجيران» ، فإنها غير «يائسة» إلى حد تقديم «تنازلات غير مقبولة فى قضيتىَّ الإبادة وقره باغ» .

٩ أكتوبر ٢٠٠٨

* * *

ينبغى أن يظل الأرمن يقظين لمواجهة الضغوط التركية على أوباما

بدأ ساسونيان هذا المقال بتوجيه تحذير إلى الأرمن الأمريكيين كى يبقوا يقظين من أجل مواجهة الضغوطات التركية على الرئيس الأمريكى أوباما وإدارته خصوصاً وأن أنقرة بدأت حملة واسعة النطاق للتأثير على إدارة أوباما فى جملة متنوعة من القضايا الحساسة بالنسبة لتركيا من قبيل الإبادة الأرمنية وقبرص والعراق والأكراد . ومن الواضح أن ما أثار جزع الإدارة التركية «وعود السيناتور أوباما المتكررة للاعتراف بالإبادة الأرمنية» أثناء الدعايات الانتخابية للرئاسة الأمريكية .

وفى مواجهة جهود الحكومة التركية ، اقترح ساسونيان على الأرمن الأمريكيين دفع جدول أعمالهم إلى الأمام أثناء رئاسة أوباما مستفيدين من : تأييد أوباما ونائبه چو بايدن للقضايا الأرمنية ، وجود أغلبية ديمقراطية مؤيدة للأرمن فى مجلسىّ النواب والشيوخ إضافة إلى عدد ليس بالقليل من الجمهوريين المؤيدين لهم فى كلا المجلسين . وعلى هذه الخلفية ، يتوقع الكاتب أن جهود الأرمن الأمريكيين ومؤازريهم سوف تدفع الرئيس الأمريكى باراك أوباما إما إلى الاعتراف النهائى بالإبادة الأرمنية أو على الأقل استخدام مصطلح «الإبادة» genocide فى بيان رئاسى على نحو ما فعل الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان فى عام ١٩٨١ .

واختتم ساسونيان مقاله بأن الأرمن الأمريكيين إذا أرادوا من إدارة أوباما دعم قضيتهم ، فينبغى عليهم دعم أصدقائهم السياسيين ومواجهة خصومهم بنشاط أكبر . كما ناشد إدارة أوباما المرتقبة بأن «تُظهر الشجاعة الأخلاقية فى مواجهة التكتيكات التركية الطاغية» ، ولا تسمح لتركيا ـ وهى دولة من العالم الثالث ـ أن «تُكمم أفواه الكونجرس الأمريكى ورئيس الولايات المتحدة» .

١٣ نوفمبر ٢٠٠٨

* * *

انتخاب أوباما يُرغم تركيا على إعادة النظر فى مطالبها من أرمينية

بعد أن استعرض ساسونيان الخطوط العريضة لمحاولات تركيا التقارب مع أرمينية ، ركز فى هذا المقال على «اللجنة المشتركة لدراسة الإبادة الأرمنية» ، وكرر مجدداً أن غاية أنقرة من ورائها «شرخ أرمينية عن المهجر الأرمنى على أمل تقويض جهودها المشتركة من أجل اعتراف دولى بالإبادة الأرمنية» . وكانت تركيا متعجلة لإقامة اللجنة قبل بداية رئاسة باراك أوباما فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٩ للحد من نظر الإدارة الأمريكية القادمة فى الاعتراف بالإبادة .

ولكن ثمة عقبات ضربت المخطط التركى ؛ إذ لم تُوافق أرمينية وتركيا على تفاصيل اللجنة التاريخية المشتركة المقترحة من حيث الموضوع والتكوين والتوقيت . وفى الواقع ، ترددت الإدارة الأرمنية فى اتخاذ إجراء بشأن اللجنة حتى تفتح تركيا الحدود وتُقيم علاقات دبلوماسية معها . وزاد الأتراك الطين بلة بالإصرار على أن تُوافق أرمينية على إعادة جزء من الأراضى المتاخمة لقره باغ إلى أذربيچان قبل أن تُوافق أنقرة على رفع الحصار . بيد أن هذا الشرط قد قضى على أى احتمال للتقارب بين أنقرة ويريڤان فى المستقبل القريب .

وتعقدت الأمور أكثر عندما فشلت محاولات أنقرة لإيجاد شرخ بين أرمينية والمهجر الأرمنى بخصوص الإبادة ، وذلك على أثر اتفاق الرئيس الأرمنى سركيسيان مع زعماء المهجر بأن اللجنة المشتركة «ليست ضرورية على الإطلاق» . وفى انتكاسة أخرى ، زعمت صحيفة «زمان» التركية أن وزير خارجية أرمينية إدوارد نالبانديان شكك فى قيمة اعترافات بلاد أكثر بالإبادة الأرمنية مما حدا به إلى إصدار بيان دحض بموجبه التقرير التركى . ويُلاحظ أن هذه النكسات وقفت فى وقت هيمن فيه «قلق بالغ» على الإدارة التركية من جراء وعود أوباما حول الاعتراف بالإبادة الأرمنية .

فى ظل هذه الظروف ، ليست الإدارة الأرمنية فى عجلة من أمرها ، ويُمكنها الانتظار - بصبر - حتى ترى ما هو الموقف الذى سيتخذه الرئيس الأمريكى حيال الإبادة الأرمنية خصوصاً وأن الجانب الأرمنى ليس لديه ما يخسره بالانتظار . وعلى النقيض تماماً ، يُمكن للحكومة الأرمنية - أثناء هذا الانتظار - أن تتجنب أية تنازلات فى قره باغ ورفض إقامة لجنة تاريخية «ليست ضرورية» ، فى حين تدفع تركيا نحو رفع الحصار .

٢٠ نوفمبر ٢٠٠٨

* * *

السفير التركى يُعاتب الرئيس أوباما بشأن القضايا الأرمنية

ازداد المسئولون الأتراك قلقاً إزاء الموقف المعلن من إدارة أوباما المقبلة بشأن القضايا الأرمنية . وبالتالى ، فهم يُحاولون كسب تأييد الرئيس أوباما وحاشيته باستخدام مجموعات الضغط وغيرها من الوسائل . وفى ذات الطريق ، كتب فاروق لوغ أوغلو - السفير التركى السابق فى واشنطن - رسالة مفتوحة طويلة إلى أوباما تحت عنوان «إكسب تركيا كشريك رئيسى» مكونة من ٢٣ بنداً تمس مختلف جوانب العلاقات الأمريكية التركية .

بدأ السفير رسالته فى محاولة يائسة للعثور على أوجه التشابه بين الولايات المتحدة وتركيا ، وانتهى إلى أن جداول الأعمال وأولويات واحتياجات البلدين متداخلة . وليس من المستغرب أن يقوم السفير بعدة إشارات إلى القضايا الأرمنية ، والأكثر غرابة أن رسالة السفير تُملى مراراً على الرئيس أوباما «ما يجب القيام به» . ففى البند الثانى ، ذكر أن العلاقات الأمريكية التركية قد تحسنت بعد «توقف قرار الإبادة الأرمنية فى

الكونجرس العام الماضى» . وفى البند السابع يأمر أوباما بأن «يُبطل مفعول . . . جهود جماعات الضغط الأرمنية وغيرها المعادية لتركيا . . . » خصوصاً عندما تكون مطالبهم «مشكوك فيها على الأقل» . وفى البند الثامن ، أشار إلى أن قرار الإبادة الأرمنية ومواجهة حزب العمال الكردستانى من المسائل الملموسة التى تتطلب اهتمام أوباما فى الأيام الأولى من رئاسته .

وفى البند الثامن أيضاً أشار إلى أن تركيا تُريد أن تُصبح «مركزاً للطاقة» من أجل «توازن الهيمنة الروسية فى هذا المجال وتوفير وسائل بديلة للدول المنتجة» . ولعل هذا البيان يفضح تصرفات الحكومة التركية الزائفة للصداقة مع روسيا . وفى ختام المقال ، يُبلور ساسونيان مغزى رسالة السفير التركى السابق إلى الرئيس الأمريكى بأنها «تُوفر نافذة على العقلية التركية وتُظهر كيف تنبهت أنقرة من وعود حملة أوباما وتنفيذها المحتمل» .

٢٧ نوفمبر ٢٠٠٨

* * *

الأتراك يخلقون انطباعات زائفة لإحباط وعود أوباما

تعيش الإدارة التركية فى «هلع جنونى» عندما ترامى إلى مسامعها أن أوباما «يعتزم الوفاء بوعوده للأرمن» ، ولذا ، باتت هذه الإدارة قلقة على إبرام اتفاق مع أرمينية بهدف منع الإدارة الأمريكية و (أو) الكونجرس من اتخاذ موقف بشأن الإبادة الأرمنية . وكما هو معروف أن أنقرة رفضت مراراً عروض يريڤان لـ«تطبيع» العلاقات دون شروط مسبقة . وعندما رفضت الإدارة الأرمنية المطالب التركية «المفرطة» ، قررت أنقرة تغيير تكتيكاتها واتباع نهج أكثر فعالية قوامه : خلق انطباع فى واشنطن بأن الأرمن والأتراك يُحرزون «تقدماً جيداً» فى حل خلافاتهم . وحسب ساسونيان أن «الحقيقة ليست كذلك» .

ولتنفيذ هذه «السياسة الجديدة» ، وضعت أنقرة محاور إيجابية على جميع الاتصالات الرسمية مع أرمينية . فمثلاً ، صوّرت آلة الإعلام التركى زيارة وزير خارجية أرمينية إدوارد نالبانديان يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٨ لرئاسة مؤتمر البحر الأسود للتعاون الاقتصادى بأنها «زيارة للتباحث» مع قرينه التركى على باباجان لـ«تحسين العلاقات» مع أرمينية . كما روّجت وسائل الإعلام كذباً بأن أرمينية وافقت على الاشتراك فى لجنة دراسة الإبادة الأرمنية رغم أن الرئيس سركيسيان أعلن مراراً بأنها «ليست ضرورية على الإطلاق» .

وفى تكتيك آخر ، أعلنت السلطات التركية أنها تُفكر فى اعتماد سفيرها الحالى فى چورچيا كسفير لأرمينية على أن يظل مركزه فى تبليسى . ولاريب أن هذا يُعد «محاولة ذكية» للإدعاء بأن تركيا قد اتخذت «خطوات كبرى» فى إقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينية ! ولدعم هذه الدعايات ، نشرت الصحف التركية حوارات مع أرمن وأتراك توقعوا بأن أرمينية سوف تكون «مزدهرة» اقتصادياً بمجرد فتح الحدود مع تركيا .

وفى نهاية المقال يتأسف ساسونيان من أن «بعض الأفراد الأرمن» ـ بدافع المصلحة الذاتية الضيقة ـ أدلوا إلى وسائل الإعلام التركية بـ «تصريحات» تُساعد فى تعزيز الانطباع الخاطئ بأن الأرمن والأتراك «على ما يُرام» ، وينبغى ألا يتخذ «الغرباء» مثل الولايات المتحدة أية مبادرات من شأنها أن «تُدمر هذه الصداقة الناشئة !» . ووفقاً لتأكيد الكاتب ، سيستمر الأرمن فى جميع أنحاء العالم ينظرون إلى تركيا بـ «ريبة عميقة» طالما أن حكومتها تنتهج سياسة مفلسة أخلاقياً فى «فرض المطالب بدلاً من إقرار التعويضات» .

٤ ديسمبر ٢٠٠٨

قانـــــون

استرداد أموال مصر المنهوبة
في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNICAC

بقلم : محمد حسن السيد

نتيجة للفساد الذى استشرى فى مصر، كان ثمة نهب منظم للمال العام لاسيما حينما اقترن الفساد السياسى باستغلال النفوذ والتربح من الوظيفة العامة والعدوان على المال العام وغيرها من الجرائم . وكان مؤدى هذا النهب المنظم للمال العام هروب بالمال المنهوب خارج مصر لأن الفاسدين والمعتدين إما أنُ يريدوا غسلها فى الخارج ثم يعودوا بها مرة أخرى حتى تكون نظيفة ـ وهى جريمة أخرى ـ هذا من جهة ـ وإماُ يريدون نقلها فى الخارج مغبة زوال مناصبهم وقوتهم ونظامهم ـ هذا من جهة أخرى . كما أن ثمة بعض الدول تقوم بتشجيع نقل هذه الأموال لأن اقتصادها يقوم على الاستثمار فى هذه الأموال المنهوبة مثل سويسرا ـ هذا من جهة ثالثة .

وعلى أية حال ، فما هى الطرق والوسائل القانونية لاستعادة هذه الأموال إلى مصر موطن المال الأصلى وشعب مصر صاحب المال الأصلى؟ حتى تستفيد بها مصر فى إعادة الإصلاح وتمويل التنمية الاقتصادية وجنى ثمار ثورة ٢٥ يناير لاسيما وأن الأموال المنهوبةُ قدرت بمبالغ طائلة. هذا وأمر استرجاع هذه الأموال ليس متعذراً ؛ فثمة طرق قانونية لاستردادها منصوص عليها فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNICAC.

آليات الاسترداد

انضمت جمهورية مصر العربية لهذه الاتفاقية عام ٢٠٠٥ ، والدول الموقعة على هذه الاتفاقية ١٤٧ دولة . وتم النص فى هذه الاتفاقية وإلزام الدول الموقعة عليها على التعاون فيما بينها لمحاربة الفساد واسترداد الأموال وعودتها لبلدها المنهوبة منها.

باحث دكتوراه في القانون الدولي الخاص- جامعة القاهرة

حيث نصت فى المادة (٥١) منها بأن «استرداد الموجودات (الممتلكات) هو مبدأ أساسى فى هذه الاتفاقية، وعلى الدول الأطراف أن تمد بعضها البعض بأكبر قدر من العون والمساعدة فى هذا المجال» .

وبالتالى ، وفقاً لأحكام القانون الدولى فالدول أطراف هذه المساعدة ملتزمة بأن تمد بعضها البعض بالمساعدة من أجل استرداد الممتلكات . وإلا ترتب على الدولة الممتنعة المسئولية الدولية .

ولكن ما هى الآليات القانونية التى نصت الاتفاقية للاسترداد الأموال؟

هذه الآليات ماثلة فى ثلاث مراحل هى :

المرحلة الأولى : مرحلة طلب بتجميد الأموال المشتبه فيها

والتجميد كما عرفتها الاتفاقية فى المادة الثانية منها فقرة (و) بأنه فرض حظر مؤقت على إحالة الممتلكات أو تبديلها أو التصرف فيها أو تولى عهدة الممتلكات أو السيطرة عليها مؤقتاً بناءً على أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى .

وفى مصر يكون على النائب العام أن يتقدم بطلب رسمى للدولة الموقعة على الاتفاقية عن طريق وزارة الخارجية المصرية التى يكون فيها أموال مشتبه فيها إذا كانت هذه الدولة فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNICAC.

المرحلة الثانية : طلب مصادرة الأموال

ثم تأتى بعد مرحلة تجميد الأموال مرحلة مصادرتها والمصادرة كما نصت عليها المادة الثانية فى الفقرة (ز) من الاتفاقية هى تعنى التجريد أى الحرمان الدائم من الأموال بأمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة.

ولأهمية هذا الإجراء ـ المصادرة ـ نصت الاتفاقية فى المادة (٥٥) منها على التعاون الدولى لأغراض المصادرة فعلى الدول الأطراف التى تتلقى طلب من دولة أخرى طرف فى الاتفاقية لها ولاية على الجرائم المصادرة للأموال الموجودة فيها المنهوبة أما أن تحيل الطلب إلى سلطاتها المختصة من أجل استصدار أمر المصادرة أو تحيل إلى سلطاتها المختصة أمر المصادرة الصادر من الدولة الطالبة الطرف فى الاتفاقية.

لذلك فعلى السلطة المصرية المختصة ـ المحاكم أو النائب العام ـ تطلب إلى الدول الطرف فى اتفاقية الأمم المتحدة أمر مصادرة الأموال المنهوبة المصرية عندما تكون هذه الدولة طرف فى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسادUNICAC.

المرحلة الثالثة : طلب استرجاع الأموال

وهى عند صدور حكم نهائى بالإدانة على المتهم ـ الفاسد ـ الذى تم مصادرة أمواله الموجودة فى الخارج نتيجة التعاون الدولى للدول أطراف الاتفاقية يتم طلب استرجاع هذه الأموال من الدولة الطرف الموجودة على أرضها هذه الأموال المنهوبة لصدور الحكم الجنائى النهائى الذى يدين المتهم ويثبت أن الأموال نتيجة الفساد الإدارى. وفى مصر يكون على النائب العام بعد صدور الحكم النهائى بالإدانة أن يتقدم بطلب إلى الدول الأخرى الأطراف الموجود على أرضها أموال المتهم باسترجاعها لصالح الدولة المصرية .

وهكذا بعد تمام هذه المراحل يعود المال إلى صاحبه الأصلى الشعب المصرى، والدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ملتزمة بهذا التعاون مع الدولة المصرية لأن الأخيرة منضمة للاتفاقية.

عـــام العظمـــاء

شهد عام ١٨٨٩ مولد عدد من أعلام ومشاهير العالم من قبيل : زعيم ألمانيا هتلر . رئيس وزراء الهند نهرو ، الفنان العالمى شارلى شابلن ، الفيلسوف الألمانى الوجودى هايدجر ، الأديب الفرنسى چان كوكتو ، المؤرخ الإنجليزى أرنولد توينبى، مخترع الطائرة الهليكوبتر البولندى إيجور سيكورسكى ، عملاق الفكر العربى العقاد ، عميد الأدب العربى طه حسين ، الأديب والشاعر اللبنانى ميخائيل نعيمة ، المؤرخ المصرى عبد الرحمن الرافعى ، عالم الفلك الأمريكى هابل ، الشاعرة السوڤيتة آنا أخماتوفا ، الأديب والشاعر المصرى محمد عبد القادر المازنى ، السياسى المصرى مكرم عبيد .

وختامـــــاً

مواصفات الرئيس المصرى المنتظر

أنا المواطن المصرى أبعث لرئيس الجمهورية المقبل إخطاراً موثقاً من أكثر من ٨٤ مليون مصرى نُخطره فيه بأن آباءنا وأمهاتنا هم من أنجبونا فقط وإنكَ لن تكون أباً لأحد منا وزوجتكَ لن تكون أماً لأحد منا، فقد سئمنا الآباء والأمهات الذين لم يُحافظوا على ثروات أبنائهم الطبيعية، وحرموهم من أبسط حقوقهم الدستورية والإنسانية، واستباحوا كرامتهم وسمحوا بإهانتهم فى أقسام الشرطة والمعتقلات الخفية والتجسس عليهم وقتلهم رمياً بالرصاص وقذفاً بالحجارة ودهساً ليس فقط بالسيارات بل بالجمال والخيول والبغال . وإعلم أن لا أحد منا سيُخاطبكَ بـ «سيدى الرئيس» ـ فالمصرى الحق ليس عبداً ليكون له سيد ـ إنما سنكتفى بمخاطبتكَ قائلين : «سيادة الرئيس» وذلك لنُعبر عن احترامنا لكَ كرئيس لجمهوريتنا. وإليكَ شروطنا لكى نقبلكَ رئيساً :

عليكَ أيها الرئيس المقبل أن تكون ممن أقاموا فى هذا البلد وذاقوا حلو ومر العيش فيه، وقفوا تارة فى طابور لشراء خبز أو أنبوبة غاز وتارة فى طابور إدارة المرور لدفع المخالفات أو يكون ممن امتنعوا عن أكل اللحوم الحمراء والبيضاء برضاهم ورغماً عنهم فى نفس الوقت لغلو ثمنها وسوء جودتها . ذلك لكى تشعر أيها الرئيس المقبل بما يشعر به الإنسان العادى وتلمس همومه ومشاكله بصورة مباشرة.

ليس هذا فقط ، بل يجب أيضاً أن يكون فى أسرتكَ من عانى من الفشل الكلوى واضطر لدخول مستشفيات التأمين الصحى وجرّب جلسات غسيل الكلى بها . لا لتشعر فقط بمعاناة المريض الذى لا يجد الدواء ، وإن وجده يدفع ثمنه ، ولا يجد سريراً يرقد عليه بإحدى المستشفيات وجهاز ليقوم بجلسة الغسيل المقيتة التى تتكرر عدة مرات أسبوعياً فيضطر للانتظار ساعات وساعات ليقتل الانتظار ما تبقى له فى كليته من خلايا قليلة حية . ولا لتتعاطف مع بعض الأطباء الذين يُحاولون إنقاذ إنسان وهم لا يملكون سوى حجرة تفتقر لكل مقومات التعقيم يُطلقون عليها غرفة العمليات ، وأكياس دم فاسدة ينقلونها لمرضاهم وهم يعلمون أو يجهلون، وبنج منتهى الصلاحية ومستشفى ملىء بالحيوانات والحشرات الطائرة والزاحفة والهائمة ، لا لهذا فقط أرغبُ فى أن تكون اختبرت محنة مرض أحد المقربين لكَ بهذا المرض اللعين، بل لكى تحل المشكلة من جذورها، لكى تقتنع أن شعبكَ يتكون من مجموعة من البشر من حقهم أن يشربوا مياه غير ملوثة لكى لا تفتك بهم الأمراض ، ومن حقهم إذا مرضوا أن يُعالجوا فى مستشفيات نظيفة مجهزة وعلى أيدى أطباء أخذوا حقهم فى التعليم ليتمكنوا من شفاء من يمرض لا قتله . أتوقع منكَ أن تُحافظ على آدميتى وكرامتى، وحذار أن تُحاول قتل الإنسان بداخلى، فإذا قتلته ظهر الوحش الكامن بى وافترسكَ ... فإخشانى .

وإعلم أنه بالرغم من انتهاء دور مباحث أمن الدولة، وبالرغم من عدم وجود مراقبات على الحياة الخاصة للأفراد الآن ، إلا أنكَ سوف تكون مراقب ، والجهاز الذى سوف يُراقبكَ جهاز شعبى مجند به أكثر من ٨٤ مليون عميل لا همْ لهم سوى مصلحة الوطن .

سنُراقب تصرفاتكَ وقراراتكَ وثرواتكَ ، فإن إعوججت حاولنا إصلاحكَ بالنصح، وإن لم تستجب أطحنا بكَ وطردناكَ من حياتنا ووطننا شر طردة .

وإعلم أيضاً أننا لن نفديكَ بالروح ولا بالدم ، فالوطن فقط هو من يستحق هذا النوع من الفداء لا الأشخاص الذين إن ضل صالح منهم الطريق ... فهناك ملايين الصالحين غيره يتمنون خدمة الوطن .

على أولادكَ أيها الرئيس المقبل أن يتعلموا فى المدارس والجامعات الحكومية لكى تحرص على إصلاح ملف التعليم المهترئ، ولكى يحصل أبناء الشعب جميعاً على نفس التعليم الذى يحصل عليه أبناء رئيس الجمهورية ، فيتساوى الجميع . فلا يتعامل ابنكَ مع أبناء الشعب على أنهم زمرة من الجهلة الكسالى الذين لا يفقهون شيئاً مما يفقهه جنابه، وبناء عليه يجب فرض الوصاية عليهم لأنهم قاصرين فكرياً وكنتيجة طبيعية لنوعية التعليم الذى تلقوه فهم غير مؤهلين لفهم مصالح الدولة العليا واستيعاب الديمقراطية.

وإعلم أننا الشعب الذى عينكَ ومن الضرائب التى ندفعها تأخذ مرتبكَ ... فأنت إذاً تعمل لدينا ، فإن أسأت إدارة شئون البلاد أو أسأت اختيار أعوانكَ فلا تلوم القلة المندسة ولا أعداء الوطن الذين يتربصون به، فقد أثبت من قبلكَ أن الحكام الفاسدين وأعوانهم أخطر على الوطن من الأعداء الخارجيين، وأنهم هم من يتربصون بالوطن .

أخيراً أريد أن أنصحكَ بألا تأكل خيرات الوطن كلها حتى تُصاب بالتخمة. فالمتخوم ينعزل عن الآخرين فلا يرى ولا يسمع ولا يفهم سوى نفسه .

ها قد أخطرناكَ بشروطنا كى نقبلكَ رئيساً للجمهورية، فإن كانت صعبة عليكَ فنرجو منكَ ألا تُرشح نفسكَ .

بقلـم : فهيمة شافعى